■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٥- تعمير الصحارى المصرية

أعد وقائع الحوار للنشر

عبد القادر دياب*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى الثامن من شهر شعبان عام ١٤٢٥هـ، الموافق الثانى والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٤م، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة:

أ.د.السيد الكيلانى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. سلوى مرسى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. سمير غبور	استاذ غير متفرغ - مركز البحوث والدراسات الافريقية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى ورئيس تحرير المجلة
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات
أ.د. عبد القوى محمود عبد الله	مدير عام البحوث والمؤتمرات - وزارة الاسكان
أ.د. عبد المحسن ثابت المليجى	رئيس الادارة المركزية للمناجم والمحاجر - هيئة المساحة والجيولوجيا
أ.د. عبده شطا	استاذ متفرغ - مركز بحوث الصحراء
أ.د. علا سليمان الحكيم	مستشار ومدير مركز التنمية الاقليمية والحضرية
أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

* أ. د. عبد القادر دياب : مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

أ.د. محمد اسامة محمد سالم استاذ المحاصيل بمركز بحوث الصحراء
أ.د. محمد محمد عبده وصيف استاذ الاراضى المتفرغ - مركز بحوث الصحراء
أ.د. ممدوح الشرقاوى مستشار بمعهد التخطيط القومى

وقائع الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ..صباح الخير جميعا، بالنيابة عن هيئة التحرير وبالاصالة عن نفسى ارحب بحضراتكم وأشكركم على تشريفكم بحضور دائرة الحوار للعدد الحالى للمجلة عن تعمير الصحارى المصرية.

هذه هى الحلقة ١٥ من الموضوع الرئيسى وهو مصر وتحديات المستقبل حيث بدأنا فيها منذ ٧ سنوات وهذه هى السنة الثامنة حيث يصدر عددان كل عام من المجلة ،بذلك فقد صدر ١٤ عددا عن نفس الموضوع فى مجالات مختلفة وسوف يكون هناك إنشاء الله دوائر حوار اخرى عن مصر وتحديات المستقبل.

فى دائرة الحوار هذه تناقش الموضوعات المطروحة فى ورقة العمل والتى أعدها الأخ الدكتور عبد القادر دياب ،ويمكن أن نضيف للمحاور ، كما يمكن أن نضيف الى التساؤلات تساؤلات أخرى تشير إلى تحديات تواجه عملية تعمير الصحارى ، بعد نهاية النقاش الذى يسجل اثناء الكلام ، يتم تفريغ كل المناقشات وترسل لكل مشارك مداخلاته لمراجعتها وصياغتها الصياغة النهائية ثم يتم لها عملية تحرير بسيطة ثم تخرج فى العدد القادم الذى سيصدر فى شهر ديسمبر القادم ان شاء الله.

عادة تبدأ الندوة بالمداخلة الأولى لأى فرد مشارك فى حدود عشر دقائق حسب مايريد أن يقول. تزيد أو تقل قليلا ، لكن بعد أن نعطى الفرصة لأكبر عدد من المشاركين وربما الكل ، تكون المداخلات عبارة عن ملاحظات على ماقيل فتكون مدتها أقل بحيث تكون دقيقتين أو ثلاث حتى نعطى الفرصة للجميع ليبدى ملاحظاته على ماقيل .

بالنسبة للمناقشات ، هناك دوائر حوار أخذناها موضوع موضوع ، لكن عندما أخير الزملاء الحاضرين ، معظمهم يفضلون الحرية بالبدء فى أى موضوع ثم تجرى الامور حسب مجراها الطبيعى ،

وفى التحرير يمكن أن نتركها كما هى أو يمكن أن تعدل قليلا بنقل الكلام كما هو الى مكان آخر ، أو يقسم الدكتور عبد القادر كلام الفرد فى عملية التحرير الى قسمين ، نصفه فى نفس الموقع التى فيها والنصف الآخر فى موقع آخر لكى يثرى الكلام الموجود فى الموقع الآخر.

القاعدة العامة هى أن نبدأ بعملية عرض حتى للذين قرأوا الورقة بأن يعطينا معد الورقة ملخصا لها فيتذكر الذين قرأوا الموضوعات المختلفة ، وأرجو من أ.د. عبد القادر دياب أن يقدم عرضا سريعا لما جاء بالورقة كمقدمة للمناقشات.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية أكرر ترحيبى بحضراتكم جميعا فى هذا اللقاء . وبداية إسمحو لى أن أبدأ طرح تساؤلاتى حول موضوع هذه الدائرة بإيجاز تبعات ضيق الحيز العمرانى فى مصر ، حيث يتصف الحيز العمرانى فى مصر بضيقه الشديد قياسا على مساحتها الجغرافية حيث يقل عن ٦٪ تقريبا من مساحتها الجغرافية ، ومحصورا فى دلتا ووادى النيل ، مع مساحات هامشية محدودة بالصحارى المصرية - ومع النمو السكانى المتزايد فى هذا الحيز الضيق تواجه مصر حاليا الكثير من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية ، والبيئية المتنامية بسبب الضغط السكانى المتنامى على الموارد الاقتصادية المتاحة فى هذا الحيز الضيق ، حيث الحاجة المستمرة والمتزايدة إلى التوسع فى المرافق اللازمة للمدن والبنية الأساسية بها فضلا عن سرعة تآكلها (أو إهلاكها) بسبب التزاحم السكانى عليها ، وبما يمثله ذلك من تزايد الحاجة إلى الموارد الرأسمالية اللازمة للتوسع فيها ولصيانتها. أضف إلى ذلك ايضا وجود التنافس المتنامى على استخدام الأراضى فى هذا الحيز الضيق فيما بين استخداماتها المختلفة سواء فى مجال الاسكان وتمديد المرافق ومشروعات البنية الاساسية أو فى مجالات الصناعة والزراعة ، حيث نشأ عن ذلك وجود الاستنزاف المستمر للأراضى الزراعية فى هذا الحيز ، لصالح أغراض الاسكان ، والصناعه ومشروعات البنية الاساسية ومرافق المجتمعات المتواجده فى هذا الحيز الضيق ، ومن ثم تنامى الحاجة الى استيراد الاحتياجات الغذائية المتزايدة من الاسواق الخارجية.ويضاف الى ذلك أيضا ما لهذا التكدس السكانى (فى هذا الحيز الضيق) من آثار بيئية سلبية سواء على السكان أو الموارد الطبيعية المستغلة فى هذا الحيز.

وللخروج من هذا المأزق وتبعاته قامت الدولة بجهود كبيرة لايمكن انكارها بهدف الخروج إلى

الصحراء ، وتوسيع الحيز العمرانى ، حيث تضمنت خطط التنمية خلال فترة العقود الخمسة الماضية أو أكثر البرامج والمشروعات التى استهدفت تحقيق هذا الهدف. ومن بين هذه البرامج والمشروعات وعلى سبيل المثال لا الحصر (ودون ترتيب تاريخى لها) برامج أو مشروعات الوادى الجديد ، وتعمير الساحل الشمالى فى سيناء والصحراء الغربية ، والمدن العمرانية الجديدة والتخطيط الاقليمى لبحيرة ناصر ، وتعمير شمال الدلتا وغيرها ، والتى من بينها حاليا مشروعات توشكا ، وتنمية سيناء . ولقد تباينت هذه البرامج والمشروعات فيما بينها من حيث درجات النجاح أو الفشل فى تحقيق الهدف منها لأسباب قد تختلف من مشروع إلى آخر . ومع ذلك يظل التكدس السكانى المتنامى بتبعاته متواجدا بالدلتا ، والوادى . ومع التسليم بأن تبعات هذا التكدس يمكن أن تكون بدرجات اكبر عن مستواها الحالى ما لم تتواجد البرامج والمشروعات السابقة والجارية المشار اليها ، إلا أن الحاجة إلى التقليل من حجم هذه التبعات إلى أدنى مستوياتها تفرض طرح التساؤل التالى :

كيف يمكن تفعيل برامج ومشروعات تعمير الصحارى فى تحقيق الهدف منها وبالتالى تفعيل الدور المنتظر منها فى تخفيف التكدس السكانى وتبعاته بالدلتا والوادى؟

والواقع أن الاجابة على التساؤل المشار اليه تطرح فى مسارها الكثير من التساؤلات بغرض الوصول إلى إجابة دقيقة تعكس فى مضمونها الظروف الاقتصادية والاجتماعيه ، وتأخذ فى حسبانها حجم وطبيعة الموارد المتاحة بالصحارى المصرية وظروفها البيئية.

ومن بين هذه التساؤلات (بخلاف ماقد تطرحه دائره الحوار من تساؤلات والاجابة عليها) مايمكن ذكره فى مضمون القضايا التالية:

أولا: أهداف وأنماط تعمير الصحارى المصرية:

من المؤكد أن أهداف تعمير الصحارى المصرية لاتقف عند حد تخفيف الضغط السكانى المتنامى وتبعاته بالحيز العمرانى الضيق بالدلتا ، والوادى، بل إنها تتعدى هذا الهدف لتشمل البحث عن فرص تنمية إضافية واستغلالها والتى يمكن ان تساهم بدورها فى تحقيق مجموعة اخرى من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . ومن أهمها زيادة الناتج المحلى الاجمالى ، والارتفاع بمستوى الدخل الفردى للسكان إلى جانب توفير فرص العمل المنتج لقوى العمل البشرى المتزايدة ، وزيادة الانتاج السلعى الزراعى والصناعى وتنويعه ، ومن ثم المساهمة فى زيادة الصادرات والاحلال محل

الواردات منها ، وقد يضاف الى ذلك ايضا اهداف قومية اخرى وفى مقدمتها الامن القومى من خلال تعمير الصحارى فى مناطق الحدود . هذا وتتنوع مجالات تعمير الصحارى المصرية بقدر تنوع ماتكشف عنه الصحاري من امكانيات وموارد كامنه يمكن استغلالها فى التعمير ، والتنمية ، وقد يفرض تنوع وتعدد أهداف تعمير الصحارى مع تنوع مجالات التعمير ، وجود أنماط معينة للتعمير تساعد على تحقيق الاهداف بفاعلية وكفاءة ، وهو ماقد يفرض بدوره مجموعه من التساؤلات ومن بينها :

(١) ماهى أولويات الأهداف المطروحة لتعمير الصحارى المصرية ؟ وماهى المعايير التى يستند اليها فى تحديد الاولوية لكل من هذه الأهداف؟

(٢) ماهى صور أو أنماط التعمير المقترحة والتى تتوائم مع الأهداف المحددة وأولوياتها ؟

(٣) هل يمكن تنفيذ النمط أو أنماط التعمير المقترحة بكفاءة وفاعلية فى إطار التنظيم المؤسسى القائم حاليا (وزارة الاسكان والتعمير ، وزارة الزراعة ، وزارة الصناعة ...الخ) ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هو المقترح؟

(٤) هل يمكن تنفيذ النمط أو أنماط التعمير المقترحة بكفاءة وفاعلية فى إطار التنظيم الادارى القائم حاليا (مركزية/ أقاليم تخطيطية/ محافظة / مركز ادارى) بالاقاليم التى تشمل مناطق صحراوية الى جانب ماتشمله من مساحات فى الحيز العمرانى بالدلتا أو الوادى ؟ .. واذا كانت الاجابة بالنفى فما هو المقترح؟

(٥) كيف يمكن تنسيق الادوار المطلوبة من التنظيم المؤسسى ، وتلك المطلوبة من التنظيم الادارى (سواء القائم حاليا أو المقترح) بغرض تنفيذ الانماط المقترحة بكفاءة وفاعلية وتحقيق الهدف منها؟

(٦) هل يساعد التقسيم الحالى لمصر إلى أقاليم تخطيطية على تنفيذ النمط أو الأنماط المقترحة بكفاءة وفاعلية ؟ .. وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هو المقترح؟

ثانيا: الزراعة والموارد المائية محور رئيسى فى تعمير الصحارى:

تعد الزراعة المحور الأساسى فى تعمير الصحارى - إلا أن وجود مصر فى نطاق الاقليم

المدارى الجاف أو الصحراوى ، حيث قلة وتذبذب معدلات سقوط الامطار ، تبعه وجود حالة من عدم التوازن الطبيعى مابين مساحة الأراضى التى يمكن استغلالها فى الزراعة والموارد المائية المتاحة ، حيث وجود مساحات كبيرة من هذه الأراضى ، وندرة فى المياه المتاحة والمتمثلة فى المياه الجوفية والتى لم يتأكد بعد تجددها من عدمه . ولهذا يغلب على برامج ومشروعات التعمير بالصحارى تضمين توصيل مياه النيل إلى هذه المناطق كمكون اساسى فى هذه البرامج والمشروعات ، وبتكاليف مرتفعة. أضف الى ذلك أن السياسات الاقتصادية المتصلة باستزراع الأراضى الصحراوية تشتمل فى مضمونها على بعض المفردات التى تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينه ، أو بعض المفردات الاخرى التى تهدف الى التغلب على بعض المحددات القائمة لاستزراع الصحارى ، والتى قد يرى البعض فيها السبب فى ضعف معدلات الأداء نحو تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف المأمولة من استنزراع الصحارى . ولهذا كثيرا ماتطرح اساليب بديلة لاستزراع الصحارى والتى يثور الجدل حول أولوياتها فى تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف المأمولة من تعمير الصحراء . وفى هذا الشأن أيضا يمكن أن يطرح الكثير من التساؤلات ومن بينها مايلى:

(١) هل يوجد لدى المؤسسات المعنية بتنمية مصادر المياه مسح شامل لتحديد مصادر المياه بالصحارى المصرية وتحديد إمكانياتها؟ .. وإذا ما وجد مثل هذا المسح هل توضع وتنفذ المشروعات اللازمة لتنمية هذه المصادر واستغلالها ؟.. وإذا ما وجدت هذه المصادر فى نقاط صغيرة متفرقة هل يمنع ذلك من استغلالها فى الزراعة فى شكل تجمعات صغيرة ؟ .. أم هناك من وسائل اخرى لزيادة فاعلية استغلال هذه المصادر فى شكل تجمعات زراعية متصلة ؟

(٢) هل يعد توصيل مياه النيل إلى المناطق الصحراوية بغرض استزراعها سببا للتراخى فى استخدام مصادر المياه الاخرى فى هذه المناطق ؟ وهل لا يوجد لتوصيل مياه النيل إلى هذه المناطق من آثار سلبية على نوعية ومنسوب المياه الجوفية فى مثل هذه المناطق ؟... وإذا ما وجدت مثل هذه الآثار ماهى طرق الوقاية منها ؟.

(٣) إن استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية على امتداد الأراضى القديمة المنزرعة حاليا هو البديل لاستزراع الأراضى فى عمق الصحراء ، فأى البديلين يمكن أن تكون له الأولوية ؟.. وماهى المبررات التى يستند إليها فى ذلك ؟ .. وأى البديلين أكثر فاعليه فى تحقيق الهدف الكلى أو مجموعة الأهداف المستهدفة من تعمير الصحارى ؟

(٤) هل تتناسب الأنماط المتبعة حاليا بالزراعة فى المناطق الصحراوية مع الظروف البيئية وطبيعة وحجم الموارد الطبيعية بها ؟ .. وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى الانماط المقترحة ، والسياسات والوسائل اللازمة لتطبيقها فى زراعات الصحارى ؟

(٥) تتضمن برامج ومشروعات استزراع الصحارى تخصيص مساحات لتوزيعها على الشباب من خريجى الجامعات والمدارس ..ومع التسليم بصحة الهدف من ذلك اجتماعيا يظل التساؤل عن اقتصاديات ذلك ، وأولويات الفئات المستهدفة ، وهل فاعليتها فى تحقيق الهدف من تعمير الصحارى ؟

(٦) للتغلب على مشكلة محدودية الموارد المالية المتاحة لاستزراع الصحارى تضمنت برامج ومشروعات استزراع الصحارى تخصيص مساحات كبيرة لكبار المستثمرين الافراد ، وهنا يأتى التساؤل ، هل يساعد ذلك وبفاعلية فى تحقيق الهدف العام من تعمير الصحارى ؟ .. وبأى درجة من النجاح فى الوصول الى هذا الهدف؟ وهل تم استنزاف جميع الفرص المتاحة من عروض صغار المستثمرين فى المشاركة فى ذلك ؟

(٧) هل يتسق نمط الانتاج السائد حاليا فى مناطق الاستزراع بالصحارى ، مع النمط المأمول لتحقيق الأهداف القومية من التوسع الزراعى ؟ . وإذا كانت الاجابة بالنفى ماهى المقترحات؟

(٨) هل هناك من المسوحات التى تمت بغرض تحديد المواقع التى تتوافر بها فرص الاستزراع ، مع غيرها من مجالات التعمير الاخرى بغرض تنويع القاعدة الاقتصادية للمناطق المستهدفة بالتعمير فى الصحارى المصرية ؟ .. وإذا ماوجدت مثل هذه المواقع فما هى ؟ . وماهى أولوياتها ؟. وماهى المعايير التى يستند اليها فى ذلك ؟

(٩) كثيرا ما يخضع تصريف فائض الانتاج بمناطق الاستزراع بالصحارى الى مناطق الدلتا والوادى الى تدخلات من قبل الاجهزة الادارية المحلية بغرض التحكم فى اسعاره لصالح المواطن المحلى فهل يمكن النظر الى ذلك على أنه من الحوافز السلبية على الاستثمار والتوطن فى مناطق الاستزراع بالصحارى ؟.. وإذا كانت سياسة استزراع اراضى الصحارى تتضمن الدعوة إلى تخصيص مساحات بغرض الزراعة والتصدير إلى العالم الخارجى . فهل ذلك من الاتجاه الصحيح؟. وإذا كانت الاجابة بالايجاب (كما هو متوقع) ، فهل تكون هذه الدعوة (من اجل التصدير) متناقضة مع

تدخلات الاجهزة الادارية المحلية فى تصريف فائض الانتاج إلى الدلتا والوادى؟

(١٠) يغلب على مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وجود نمط الاسكان المعيشى المماثل لما هو متواجد بالدلتا والوادى . فهل يتناسب هذا النمط مع ظروف البيئة الصحراوية ؟.. وإذا كانت الاجابة بالنفى ماهى الأنماط المقترحة ؟. وكيفية الترويج لها بين المستوطنين الجدد ؟

(١١) يعد توافر الخدمات الاجتماعية (صحة ، وتعليم ، وأمن) من عناصر الجذب إلى المناطق الصحراوية ، كما يعد غيابها من عوامل الطرد .. فلمن تكون الأولوية . لمشروعات الاستزراع أم المشروعات الخدمات الاجتماعية . أم لكلا المشروعات ؟ وإذا كان التوازى من نصيب كلا المشروعات، فهل لايعد ذلك بمثابة فرص متاحة لتشغيل شباب الخريجين بالمشروعات الاخيرة وفقا لتخصصاتهم؟

(١٢) يعد العائد على الاستثمار فى استنزراع الاراضى الصحراوية أقل منه فى فرص الاستثمار الاخرى . ولقد تبع التحول إلى نظام السوق الحرة تخلص الدولة من أعباء الدعم الذى كان يوجه إلى الاستثمار فى نشاط استزراع الاراضى ..فهل يعد هذا التوجه فى الاتجاه الصحيح ؟.. وإذا كانت الاجابة بالنفى ماهى المقترحات؟

ثالثا: الصناعة والتعدين :

تعد الصناعة والتعدين المحور الآخر والموازى لمحور الزراعة فى تعمير الصحارى اذ بهذا المحور يمكن تحقيق التنوع فى القاعدة الاقتصادية للمناطق الجديدة بالصحارى ، وتشجيع استيطانها . وإذا كان التعدين يمثل القاعدة الاساسية لوجود الصناعة بالمناطق الصحراوية الى جانب الزراعة ، فإن المسوحات السابقةتشير الى وجود الكثير من المعادن المتنوعة التى يمكن استغلالها ، وإن كان ذلك لاينفى الحاجة الى المزيد من المسوحات للكشف عن امكانيات الصحارى المصرية فى هذا المجال. حيث هناك الكثير من نوعيات خام الحديد والسبائك الحديدية(خام الحديد/ المنجنيز/ الكروم/ القصدير/التيتانيوم...الخ) بالواحات البحرية، وشرق اسوان ، وجنوب سيناء ، والبحر الاحمر ، ووسط الصحراء الشرقية ، كما تتواجد خامات الفلزات غير الحديدية مثل النحاس ، والزنك والرصاص فى مناطق بسيناء والبحر الاحمر ، وكذلك هناك من خامات المعادن الفلزية ، واللافلزية المتنوعة فى الكثير من المناطق الصحراوية.

وإذا كان استغلال بعض هذه الخامات يجرى حاليا ، إلا أنه مازال بطاقة محدودة كما أن هناك البعض الاخر منها الذى يستغل المخزون منها بطاقة هامشية ، إلى جانب البعض الآخر الذى لم يدخل مجال الاستغلال بعد أو توقف استغلاله . ومع ذلك يمكن الادعاء حاليا بأن الصحارى المصرية لم تكشف بعد عن مخزونها من المعادن ، كما أن المعروف منها مازال غير مستغل بالطاقة الملائمة وقد يضاف الى ذلك ايضا محدودية أو غياب الصناعات القائمة على تصنيع المواد الخام الزراعية المتاحة حاليا بالصحارى المصرية . وهو مايطرح بدوره الكثير من التساؤلات ومن بينها مايمكن ذكره فيمايلى:

(١) تعد مشروعات التصنيع الزراعى ، والحفظ والتبريد من العناصر الحاكمة للتوسع الزراعى فى المناطق الصحراوية ، فهل تتضمن برامج ومشروعات الاستزراع بالصحارى انشاء مثل هذه الصناعات كمكون رئيسى فى هذه البرامج ؟. وماهى نوعية الصناعات التى يمكن ان تقام حاليا فى مناطق الاستزراع المنتجة حاليا ؟. وهل تتوافر فى مثل هذه المناطق الاسواق القادرة على استيعاب إنتاجها ؟

(٢) إذا كانت الكثافة السكانية فى مناطق الاستزراع بالصحارى تعد منخفضة فهل يمكن أن تكون للمشروعات الحرفية ، والصغيرة دور فى ترويج التنمية فى مثل هذه المناطق ؟. وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى هذه المشروعات ؟

(٣) هل هناك برنامج وطنى لمسح الصحارى المصرية للكشف عن مخزونها من المعادن ، وتقدير حجمه ؟. وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى هذه الانجازات ، وهل تتوافر المعادن المكتشفه بالاحجام التى يمكن استغلالها بشكل اقتصادى ؟. وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى الاسباب لعدم وجود هذا البرنامج ؟.وماهى المقترحات لإعداد وتنفيذ هذا البرنامج؟

(٤) ماهى الاسباب لعدم دخول الكثير من المعادن مجال الاستخدام الى الآن ؟. وماهى المقترحات لاستغلال مثل هذه المعادن؟

(٥) هل الاطار المؤسسى (بشكله التنظيمى والادارى) هو المسئول عن تنمية الثروة المعدنية وتصنيعها بالكفاءة اللازمة للنهوض بهذه الصناعة ؟. وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى المقترحات؟ وهل لنظام الإدارة المحلية دور ايجابى أو سلبى للنهوض بهذه الصناعة ؟

(٦) هل النظم القائمة حاليا لمنح التراخيص والامتيازات للكشف ولاستغلال الثروة المعدنية بالكفاءة المشجعة على جذب الاستثمار ؟ أم تعد من العوامل الطاردة ؟. وماهى المقترحات اذا كان هناك بعض القصور بها ؟

(٧) هل هناك خطة لترويج البحث عن المعادن واستغلالها بين المستثمرين ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى ماهى الاسباب؟ وماهى المقترحات بوجود هذه الخطة؟

(٨) هل تتواجد فى السياسات الاقتصادية المتصلة بصناعة البحث عن المعادن واستخراجها الحوافز الكافية لتشجيع الاستثمار فى هذه الصناعة ؟. وإذا كانت الاجابة بالنفى ماهى المقترحات؟

(٩) هل تتوافر فى مصر الكوادر البشرية المدربة للعمل فى البحث عن المعادن واستخراجها؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى المقترحات ؟

(١٠) هل هناك من مخطط متكامل لتنمية مناطق معينه بالصحارى المصرية تتكامل فيه صناعة استخراج المعادن وتصنيعها مع نشاط الزراعة والصناعات القائمة عليها ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى الاسباب؟. وماهى المقترحات لتوفير هذا المخطط؟

رابعا: المدن الجديدة والسياحة:

أ- المدن الجديدة

إذا كان إقامة المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية يمثل محورا آخر من محاور تعمير الصحارى ، إلا أنه قد يختلف عن المحورين السابقين فى جانب من الأهداف ، وفى المقومات التى يستند إليها ، حيث قد يشترك معها فى هدف تخفيض الضغوط السكانية فى المناطق العمرانية القديمة بتحريك جانب منها إلى الصحارى ، إلا أنه قد لايقوم على أساس الاستفادة من موارد انتاجية متاحة بالصحارى . وإذا كان هناك من المدن الجديدة التى أقيمت بالصحارى مالا يمثل سوى توسعات لمدن قديمة متواجدة ، فإن هناك من المدن الجديدة الأخرى التى اقيمت فى مناطق صحراوية بعيدة عن المناطق العمرانية القديمة بغرض الاسكان ، والتصنيع . ومن نماذج المدن الجديدة الاخيرة مدن العاشر من رمضان ، والسادات و ٦ أكتوبر وإذا كان النموذج الاخير من المدن الجديدة قد حقق نجاحات فى مجال التصنيع بدرجات متفاوته ، إلا أن النتائج المنتظرة منها فى تخفيف الضغوط السكانية عن المناطق العمرانية القديمة (ووفقا للطاقة الاستيعابية لهذه المدن) لم تتحقق بالدرجة المطلوبة ، وهو

مايطرح الكثير من التساؤلات ومن بينها مايلى:

(١) هل يعزى القصور فى تحقيق أهداف المدن الجديدة بالصحارى الى سوء اختيار الموقع ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى الوسائل والسياسات اللازمة لتجنب الآثار السلبية لذلك بالنسبة للمدن القائمة حاليا ؟

(٢) هل يعزى ضعف فاعلية المدن الجديدة فى الجذب السكانى اليها الى عدم توافر الخدمات الاجتماعية بالقدر الكافى ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى الوسائل والسياسات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص أو العام على توفير مثل هذه الخدمات؟

(٣) هل يرجع السبب فى ضعف فاعلية المدن الجديدة فى الجذب السكانى اليها إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للمشروعات الصناعية والخدمية المتواجدة للعمالة؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى الاسباب وماهي المقترحات لزيادة الطاقة الاستيعابية لمثل هذه المشروعات ؟

(٤) هل يعد تخلف الانجاز فى مجال الاسكان المعيشى بالمدن الجديدة من العوامل المسئولة عن ضعف فاعليتهافى الجذب السكانى اليها ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى الاسباب ، وماهى المقترحات لزيادة الانجازات فى هذا المجال؟

(٥) هل تعد السياسات المتصلة بتخصيص الاراضى فى هذه المدن سواء فى مجال الصناعة والاسكان من العوامل المشاركة فى ضعف تحقيق هذه المدن لأهدافها ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فماهى أوجه القصور فى هذه السياسات ، وماهى المقترحات لزيادة فاعلية هذه السياسات؟

(٦) هل يعد نظام وسياسة الأجور بالمشروعات الصناعية والخدمية المتواجدة فى هذه المدن من العوامل المسئولة عن ضعف فاعلية هذه المدن فى الجذب السكانى إليها ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى أوجه القصور فى هذه السياسة ، وماهى المقترحات لزيادة فاعليتها ؟

(٧) هل تتوائم النماذج المعمارية المجددة من قبل مؤسسات التخطيط العمرانى للتنفيذ فى مثل هذه المدن مع احتياجات وقدرات العمالة المستهدف تواجدها فى مثل هذه المدن؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى المقترحات؟

(٨) هل تتوافر بالسياسات الاقتصادية المتصلة بالاستثمار فى هذه المدن الحوافز الكافية

لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته فى هذه المدن سواء فى مجال الصناعة أو الاسكان أو الخدمات ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فما هى أوجه القصور فى هذا الشأن وماهى المقترحات لزيادة فاعلية هذه السياسات؟

(٩) هل هناك من رؤى شاملة جديدة تتجنب سلبيات الماضى بغرض اقامة مدن جديدة مماثلة إضافية للمساهمة فى زيادة الحيز العمرانى بالمناطق الصحراوية؟

ب- السياحة

إذا كانت السياحة تمثل بعدا آخر لتعمير الصحارى ، فإن الصحارى المصرية فى أغلبها تعد فقيرة فى الجذب السياحى باستثناء السواحل المصرية على البحر الاحمر ، والبحر الابيض ، والقليل من المواقع بداخل هذه الصحارى خاصة حول بحيرة ناصر . ونحن هنا امام تجربتين تبدوان متناقضتين من حيث النجاح والفشل ، وهما تجربة تعمير الساحل الشمالى مابين الاسكندرية ومرسى مطروح وتجربة تعمير سواحل البحر الاحمر ، وسيناء ، حيث يمكن (ومن وجهة نظر معد الورقة) توصيف التجربة الأولى بالفشل من حيث تحقيق الهدف من تعميرها ، كما يمكن توصيف التجربة الثانية بالنجاح الملحوظ ، وهو ماقد يدفع بالكثير من التساؤلات من بينها .

(١) ماهى سلبيات تجربة تعمير الساحل الشمالى (مابين الاسكندرية ومرسى مطروح) ، وماهى الاسباب المسئولة عن ذلك ؟ وماهى المقترحات لزيادة فاعلية هذه المنطقة فى الجذب السياحى (خاصة السائح الاجنبى) ؟

(٢) ماهى عوامل نجاح تجربة تعمير ساحل البحر الاحمر وسيناء ؟ وهل هناك من مقترحات اضافية لتطوير هذه التجربة وزيادة فاعليتها بدرجة أكثر؟

(٣) لماذا لم تظهر الى الآن مناطق الصحارى الداخلية خاصة حول بحيرة ناصر ، والوادى الجديد، بدرجة ملحوظة على خريطة السياحة المصرية ؟ وماهى المقترحات لتفعيل دور هذه المناطق فى الجذب السياحى الى الصحراء؟

(٤) اذا كان لأجهزة الاعلام دور هام فى الجذب السياحى الى مصر ، فهل تدخل السياحة فى مناطق الصحارى الخريطة الاعلامية لهذه الاجهزة؟ واذا كانت الاجابة بالنفى فما هى الاسباب وماهى المقترحات لتفعيل دور هذه الاجهزة فى الجذب السياحى الى المناطق الصحراوية؟

(٥) هل تتواجد مقومات للجذب السياحى فى المناطق العميقة من الصحراء المصرية ؟. واذا وجدت هذه المقومات فما هى نوعياتها ومواقعها ؟ وماهى المقترحات لدخول هذه المناطق الى الخريطة السياحية ؟ وهل اذا مادخلت هذه المناطق الى الخريطة السياحية ، هل تتوافر بها المقومات لتواجد مجتمعات مستقرة؟

(٦) هل تتوافر فى السياسات الاقتصادية المتصلة بالاستثمار فى السياحة الحوافز الكافية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحى فى المناطق الصحراوية؟ وهل تميز هذه الحوافز بين الاستثمار السياحى فى المناطق السياحية المتواجدة حاليا ، والاستثمار فى المناطق الصحراوية الجديدة؟

أولا : الأهداف والاطار التنظيمى والمؤسسى:

عبده شطا

أرجو قبل أن أعرض مجموعة القضايا التى أردت أن أسهم بها أن أشير الى اننا يجب أن نزرع الأمل ولا نتخلى عن تفاؤلنا وطموحاتنا رغم الصعاب التى نتعرض لها سواء فى التعدين أو الزراعة أو فى السياحة.

القضايا التى أود أن أعرضها تشمل ٤ قضايا:

- القضية الأولى تتعلق بالتعليق أو الاضافة الى ماذكره د. دياب .
- القضية الثانية تتعلق بمفهوم تعمير الصحارى لأنه يبدو أن هناك لبسا كبيرا جدا فى كلمة تعمير الصحارى.
- القضية الثالثة تتعلق بتاريخ التنمية فى مصر بصفة عامة بدءا من العصر الحجرى الحديث حتى اليوم.
- القضية الرابعة تتعلق بدور التخطيط والبحث العلمى فى ادارة مشروعات التنمية فى مصر ، ولا أقول صحارى لأن مصر كلها تقع فى قلب الحزام الصحراوى ووادى النيل ليس الا مجرد واحة كبيرة فى وسط الصحراء المصرية.

بالنسبة لكلمة تعمير الصحارى ذاتها فقد ظهرت تلقائية عام ١٩٥٨ عندما قامت فكرة غزو الوادى الجديد وتأسست هيئة تعمير الصحارى وقيل وقتها إننا سنزرع بالوادى الجديد ٣ مليون فدان وسنوطن ٥ مليون مصرى من وادى النيل ، هذه الكلمة أخذت مداها غير الحقيقى ومازلنا نستخدمها حتى الآن.

فى عام ١٩٧٨ ظهرت كلمة اخرى تتعلق بالصحارى اسمها الثورة الخضراء وكان لها دوى كبير وقيل وقتها خاصة فى وزارة التعمير إننا لن نترك شبرا فى أرض مصر دون أن نحوله الى أرض خضراء.

بعد اعلان الثورة الخضراء ظهر مايسمى سياسات التوسع الأفقى سواء فى تخوم الوادى أو فى المناطق خارج الوادى ناحية الواحات والمناطق الساحلية تم ذلك بمعرفة كل من وزارة الموارد المائية والرى وقيل ان المساحة تصل الى ٣,٤ مليون فدان . فى نفس التاريخ قامت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بوضع استراتيجيتها وذكرت فى المجلد المطبوع ان المساحة هى٣,٤ مليون فدان.

عام ١٩٩٥ بدأت وزارة التخطيط بالتعاون مع برناج الامم المتحدة للتنمية تضع اطار مايسمى الاستراتيجية المكانية لتنمية مصر وهناك مجلدات كاملة يوضح فيها الاستراتيجية وقد اعتمدت عليها الدولة لبعض الوقت ولا أقول كل الوقت فى وضع الاساس لرسم سياسة المستقبل.

والاستراتيجية المكانية التى وضعتها وزارة التخطيط شملت ليس فقط الزراعة والموارد المائية ولكن ايضا الصناعة والسياحة والعمران ، ومن بين ما أتذكره فى شأن العمران كانت هناك ٥ محاور للتوطن العمرانى خارج وادى النيل حتى عام ٢٠٢٢ فيما يقرب من ١١ مليون نسمة فى عدد من المجتمعات الجديدة وهى موزعة على خمسة محاور:

المحور الأول وهو شرقى غربى بين رفح والسلوم.

المحور الثانى وهو شمالى جنوبى بطول البحر الأحمر.

المحور الثالث والرابع على جانبى نهر النيل بين اسوان والبحر المتوسط.

المحور الخامس وهو يمر من مرسى مطروح مرورا بسيوه وواحة الفرافرة والواحات البحرية والواحات الداخلة والواحات الخارجة ثم ينتهى عند شرق العوينات.

كل الدراسات وكل التفصيلات الانمائية المتصلة بمناطق مصر سواء فى الوادى أو خارج الوادى شملتها هذه الدراسات ولا أدرى هل معهد التخطيط القومى له علم بهذه الدراسات أم لا ؟ وهذه جزئية تتعلق بما ذكره د. عبد القادر فى الورقة المعروضة وأرجوه أن يعيد النظر فى استخدام كلمة تعمير الصحارى .

القضية الثانية التى أود التحدث فيها أبدأها بمفهوم كان يستخدمه عتاة الانجليز الذين عملوا

فى المساحة الجيولوجية وفى مصلحة الوقود ، وكانوا يتحدثون دائما عن Egypt & Sinai كما لوكانت مصر غير سيناء ورسخوا هذا المعنى فى أذهان كثير من المصريين ، ليتنا نمتنع عن استخدام كلمة الصحراء الشرقية والصحراء الغربية وهناك تقسيم يخضع لأصول علم الجغرافيا التطبيقية ، الجغرافيا لم تعد فنا بل أصبحت علما ويدرس فى المانيا كأنه علم فى كلية العلوم ، وليتنا نستخدم أسس علم الجغرافيا التطبيقية فى تقسيم مصر وقد أمكننى فى ضوء تطبيق مبادىء تلك العلوم تقسيم مصر إلى احواض هيدروجرافية أى ، أحواض صرف مياه الأمطار القديمة والحديثة ، وهى تشمل مجموعة من الأقاليم.

اقليم البحر المتوسط حيث مياه الامطار تتجه شمالا ناحية حوض هذا البحر.

اقليم البحر الاحمر حيث مياه الامطار تتجه معظمها شرقا ناحية هذا البحر.

اقليم البحر الميت وهو حوض صغير شمال خليج العقبة ويبدأ من وسط سيناء.

اقليم منخفض القطاره وهو يشمل منخفض سيوه والامطار تتجه جنوبا .

اقليم الفرافرة وهو اقليم منعزل والامطار فيه داخلية وقد يكون له اتصال بحوض الكفرة فى ليبيا

اقليم الاربعين وهو يقع جنوب الخارجة والداخله ويمتد حتى جبل الحلف الكبير.

اقليم الكفرة فى أقصى الجنوب الغربى وفيه الامطار تتجه ناحية ليبيا.

بين هذه الاقاليم يوجد حوض نهر النيل الذى يشغل مساحة ٢٥٠ ألف كيلو متر أى ربع مساحة مصر ، الوادى الذى نعيش فيه لا يشغل الا ٣٠ ألف كيلو متر فليتنا نحاول الاستفادة من هذا التقسيم الجغرافى التطبيقى فى نظرتنا المستقبلية لتقسيم مصر .

القضية الثالثة وهى تتعلق بتطور المعمور المصرى فى مصر سواء فى الوادى أو فى المناطق خارج الوادى بداية من العصر الحجرى من حوالي ٦ آلاف سنة قبل الميلاد لقد بدأ انسان العصر الحجرى الهجرة الى وادى النيل واستوطن هناك وذلك بعد زيادة حدة الجفاف فى المناطق الداخلية واستمر هذا الانسان يحاول التأقلم مع البيئة الجديدة وتعلم الزراعة وكانت أول زراعة فى العالم ظهرت فى وادى النيل فى منطقة البدارى والفيوم وفى بلد صغير بجوار الخطاطبة اسمها مرمدة بنى سلامة.

فى العصور اللاحقة وخصوصا فى مصر الفراعنه العصر الاغريقى الرومانى وصلت مساحة

المعمور المصرى الى حوالى ٦,٥ مليون فدان اكثرها كان خارج وادى النيل فى الواحات والمناطق الساحلية. حدث بعد هذه النهضة اضمحلال كبير خصوصا فى القرن الثامن وقد تزامن ذلك مع بداية فترة جفاف شديدة جدا ومع تنامى نوع من قهر سياسى أيام العصر المملوكى تقلصت المساحة الزراعية اى المعمور المصرى من ٦,٥ ملون فدان فى العصر الرومانى - كان أكثرها فى الساحل الشمالى والواحات وساحل البحر الأحمر وقليل منها فى وادى النيل والفيوم - إلى ٢,٥ مليون فدان ونحن حاليا نحاول اعادة تنمية المناطق سواء فى وادى النيل مع بداية عصر النهضة ايام محمد على باشا وعمل القناطر وشق الترع الى خزان أسوان الى السد العالى ثم الى المشروعات الكبرى فى سيناء وبحيرة ناصر والوادى الجديد.

انتقل للقضية الرابعة وهى دور التخطيط والبحث العلمى فى ادارة مشروعات التنمية فى مصر عملية تكاد تكون مفقودة والمطلوب العاجل هو تضافر جهود وزارة التخطيط والبحث العلمى فى انجاز مايلى:

- تصميم المشروعات.
- متابعة تنفيذ المشروعات
- اعادة تخطيط المشروعات عند الاقتضاء.

بسرعة شديدة انتقل الى توشكى وقد زرتها هذا العام من عدة أشهر قليلة واقول إن المشروعات الهندسية تمت بسرعة فائقة وهناك محطة رفع عملاقة بها ٢٤ مضخة لاتعمل منها الا مضخة واحدة ، وهناك ترع تمر فيها المياه لكن لايوجد من يريد هذا الماء الآن ، لأن المخطط الزراعى سواء مصرى أو غير مصرى لم يضع فى حسبانه أن يتناسق مع هذه العملية . ايضا هناك ترعة السلام التى تمت من عام ٢٠٠٠ ونحن فى عام ٢٠٠٤ وكثير من الأراضى التى حولها عليها علامة استفهام ، أنا لا أتهم أحد إنما اقول ليت البحث العلمى والتخطيط يكون لهم دور طويل الأمد فى تنمية مصر .

هناك قضية أخيرة يجب ألا ننساها وهى اعادة التوطين ، اعادة التوطين هذه قضية وعلم الآن ويدرس فى العالم وفى الجامعات ، اسرائيل عندما بدأت نموها فى فلسطين عملوا مايسمى Research Settlement Institute يعمل من ٥٠ سنة حتى اليوم وله مجلة علمية على درجة عالية من الرقى تتصل باطار تنمية هذه المستوطنات ومن هذا المنطلق استطاعوا أن يعملوا اختبارا دقيقا للعناصر التى تنمى المستوطنات ، ليتنا نبدأ من اليوم نعلم الطلاب فى المدارس التوطين وفى

الجامعات نحدد دراسات فى هذا المجال وشكرا .

عبد الفتاح ناصف

تعليقى بسيط جدا وهى مداعبة اكثر من تعليق علمى ، أولا أشكر د. عبده شطا على تدقيق بعض المصطلحات وسأرجع الى رأى للدكتور طه حسين مشهور أن الخطأ الشائع يأخذ أولوية على الصح المهجور ، فلعل كلمة تعمير الصحارى وغيرها من المصطلحات نأخذها برأى د. طه حسين الخطأ الشائع يفضل على الصح المهجور.

عبد القوى محمود عبد الله

موضوع تعمير الصحارى موضوع قديم ، ونوقش خلال الخمسين سنة الماضية بشدة وعمق، لكن النتائج التى وصلنا لها تجعل الانسان يشعر بالتوتر أثناء مناقشة الموضوع ، الموضوع أخذ وقت طويلا جدا، ومعظم الحاضرين ومنذ ٤٠ سنة يناقشون هذا الموضوع. والخروج للصحراء اصبح حاليا بديلا ايجابيا للكارثة التى يمكن أن تحدث بعد ٥٠ سنة ، ومع ذلك القضية مطروحة ، لا خلاف على الأهداف ، نطرح أى أهداف ونطرح أى وسائل، كله مقبول ، لكن لنناقش ببساطة ماتحقق حتى الآن.

أجهزة الدولة بالكامل تتبنى هذا ، المحليات بالكامل تتبنى هذا، جهات البحث العلمى فلسفت الأمور وعملت أبحاثا وندوات قومية واقليمية وقطاعية خلال ٥٠سنة، اساتذتنا فى وزارة التخطيط علمونا المنظومة السداسية للتخطيط ، تخطيط اجتماعى، اقتصادى، عمرانى، اقليمى، محلى ، كذا، حتى هذه لم تتحقق ، أجهزة رائعة تعمل ، وزارة التخطيط تعمل منذ فترة طويلة، وزارة الاسكان تعمل فى الموضوع من فترة طويلة ، الوزارات القطاعية جميعا لها خطط وتدعى أنها قريبة من الكمال وحققت انجازات، لكن نصدم حين نتعامل مع الواقع.

منذ ٣ أشهر كنت فى الوادى الجديد مع السيد المحافظ السابق وكنا نتحدث وكان يحكى لى شجونه، قال تصور عندنا شعار تعمير الصحراء منذ كنت طفلا فى المدرسة ونحن نناقشة وأنا حاليا محافظا للوادى الجديد ، محافظة تشمل ٣٧٪ من مساحة مصر صحراء وأنا أبحث عن ٣٩ مليون جنيه استثمارات لكى أزرع مكانا يجذب الاستثمارات لأن محافظة الوادى الجديد لازال عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة فقط ، قال استجدى من أول رئيس الوزراء ونازل ٣٩ مليون جنيه ولم أحصل عليها، واذا كان مثل هذا المشروع فى القاهرة أو الاسكندرية على النيل ، أو نفق صلاح سالم وطلب

هذا المبلغ سيدبر فورا، أدركت ساعتها أننا نتكلم كثيرا ولا تنجز شيئا ، هناك انجازات طبعا لايمكن انكارها ، لكن هذه الانجازات تتضاءل امام اهدافنا وتطلعاتنا فى الموضوع ومازلنا نعمل فى نفس الدائرة.

الحقيقة لن أناقش التفاصيل ، لأن كل الكلام الذى سنقوله تفاصيل وهذه التفاصيل نجاحها غير مضمون ، إنما سوف اتكلم فى العموميات وأبدأ بسؤال ماهو المعرقل لتنمية الصحراء؟

تنمية الصحراء ليس مشروعا ، وليس بحثا وانما هو مشروع قومى سيستمر لمدى طويل ، ويستنفد استثمارات خرافية ويجب أن تتضافر كل الوزارات وكل الجهات الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدنى حتى يمكن تعمير الصحراء لأن الوقت ليس فى صالحنا ، هذه ثقافة لابد أن نخلقها ، ثقافة مجتمع ، وليست قاصرة على واحد رئيس وزارة أو وزير هذه ثقافة مجتمعيه يجب أن نبدأها ونحن لدينا كل مقومات البنية الاساسية لكى نقوم على تعمير الصحراء ولكن للأسف لازلنا فى الضياع فى هذا .

سوف اخاطب المشاكل العامة ، مثلا نحن نريد هذه الثقافة القومية لتعمير الصحراء أن تترجم الى آليات للتنفيذ ، كفانا كلاما ، لكن نريد آليات للتنفيذ ، هذه الآليات تبدأ بمظلة تشريعية ، قوانين ، لدينا الكثير من القوانين وكلنا نعلم هذا ، مثلا لقد اكتشفنا فى وزارة الاسكان أن هناك ٣٠ قانونا يتعامل مع أمور الاسكان والتعمير من أول نزع الملكية الى الجبانات الى المحال التجارية الى تعمير المناطق الصناعية الى قانون التخطيط العمرانى ..الخ وقد أدركنا مؤخرا أن هناك تضاربا بين هذه القوانين وبدأنا فى اعداد قانون للبناء الموحد يضم كل هؤلاء وقد أخذ مجهودا كبيرا جدا وأتصور أن ماهو موجود فى وزارة الاسكان موجود فى وزارة التخطيط أو أى وزارات اخرى.

ايضا على مستوى تعمير الصحراء هناك تضارب فى القوانين ، وهذا التضارب يترجم الى تضارب فى الاختصاصات والمسئوليات ، وكل يعمل فى وادى ومن ثم لابد من وجود مظلة تشريعية ثم نجهز لتعمير الصحراء كثقافة وهذا سيخدم كل الجهات.

نريد تنظيما مؤسسيا ، وزارة التخطيط مؤسسة ، وزارة الاسكان مؤسسة المعاهد البحثية مؤسسات ، مؤسسات كثيرة جدا وهناك تضارب فى هذا ، وزارة التخطيط تعمل فى المجال وانجزت انجازا رائعا من زمن طويل ، وزارة الاسكان تعمل فى نفس المجال ونكتشف فى النهاية أنه كما يقال

نطبل فى المطبل ، شىء تم عمله ، نحن الاثنان نعمل فى اتجاه واحد ومع ذلك غياب التنسيق كاملا ربما لانعرف ماذا تعمل وزارة التخطيط أو وزارة التخطيط لاتعلم ماذا تفعل وزارة الاسكان وفى النهاية تلوم كل جهة الاخرى ويبحثون عن السبب ، اصبح التضارب فى الاختصاصات والمؤسسات كثيرة على مستوى الوزارات وعلى مستوى المحافظات وهناك محليات ... الخ ورغم تعدد المؤسسات فكلها غير صالحة .

عندما نأتى لمشروعات قومية مثل توشكى أو شرق التفريعة أو خليج السويس نلتف حول هذه المؤسسات ونكون لجنة وزارية للمشورعات القومية ، اصبحت كلها ليس لها لزوم ومع الأسف يعلن المشروع فى غير اطاره المؤسسى ويناقش ونتبارى فى تأييد المشروعات وبعد عام أو عامين أو عشرة أعوام وبعد أن نخسر أموالا طائلة نبدأ فى البحث عن السلبيات ، بل بالعكس من ينبه عن السلبيات لايلتفت اليه.

نحتاج الى مظلة تنظيمية ، النظم واللوائح والأجور ، كل هذه اشياء لابد أن توضح ويكون هناك مظلة واضحة لتعمير الصحارى ، بالاضافة الى التنمية البشرية ، التدريب واكساب المهارات وخلق الكوادر .. الخ.

نأتى الى موضوع الادارة ، الحقيقة كل هذا يدخل تحت مظلة الادارة ، الادارة فى مصر حدث ولاحرج ، لن نقنع بعض ، هذا ليس مجاله فنحن نتحدث بصفاتنا الشخصية ولا مجال للمجاملة ، الادارة متهرئة على كل المستويات والتنسيق بينها غائب والتكامل بينها مفقود والادراك لمهامها ، ماذا نقول ؟ قلنا أولا حكم محلى ، ثم قلنا ادارة محلية ، ثم أصبحت المحليات ليس لها ضرورة ، أصبحت عملية موجودة ، المركزية قاهرة ، نقول اشياء ونعمل عكسها تماما ولا أتصور أن هذا يمكن قبوله .

نأتى مثلا للحدود الإدارية بين المحافظات ، لازالت الحدود الادارية من القدم موجودة ، وكل المحافظات الموجودة على ٥٪ من مساحة البلاد ، كل ما نتكلم عنه هو ٥٪ ، أين ال ٩٥٪ الصحارى، ليس لها هوية ، لاندرى هى تحت ولاية من ؟ لاندرى ، مصلحة الآثار تفرض رسوما كثيرة جدا ، حوافز لصندوق العاملين فى مصلحة الآثار وتعوق الاستثمار ويفرض رسوم كبيرة لمعاينة الفدان وغيره، وقد امتد هذا ايضا للمعمور القائم ، كل الواجهات البحرية والمائية على البحر الاحمر والمتوسط والنيل احتكار لجهات معينه نعلمها جميعا ، لم تعد ملكا المصريين ، اصبحت ملكا

لآخرين، نخبة ظهرت فجأة ولازالت تمارس اختصاصاتها وسيطرتها ، حتى ال٩٥٪ لانعرف تبعيتها لمن ، يقال هيئة التعمير والمشروعات الزراعية ، الآثار ، القوات المسلحة ، ماهو دخل هذه الجهات فى التخطيط؟

نحن نعلم أن الخريطة الاستثمارية لمصر سحبت من كل هذه الأطر المؤسسية وتعملها القوات المسلحة ، كيف ، ولماذا ؟ ومن يؤيد هذا ؟ هذا يحتاج لكلام كثير ، ولابد من اعادة ترسيم الحدود الادارية للمحافظات ، ويكون هناك ادراك تخطيطى لهذه الحدود ، لأن هذه الحدود أيضا لابد أن تؤطر لتخطيط اقليمى ويعاد وضع ورسم اقاليم تخطيطية فى مصر .

نأتى للتخطيط الإقليمى ، قضية التخطيط والمؤسسات ، وزارة التخطيط لها هيئات التخطيط الاقليمى ٧ أقاليم ، وزارة الاسكان لها على نفس المستوى ٧ أقاليم تخطيطية ، هؤلاء تخطيط اقليمى وهذا تخطيط اقليمى ٧ أقاليم هنا ، ٧ أقاليم هناك ، هذه فزورة نريد أن نفهمها ، نريد أن يكون هناك تأصيل مؤسسى ، مثلا لجنة قومية أو هيئة قومية أيا كانت التسمية تشرف على التخطيط القومى وتقوم باعباء رسم السياسات والاستراتيجيات وخلافه ، تخطيط اقليمى يوحد ، ولايتنازع الاشراف ، أو الاختصاصات وتعطى الصلاحيات على مستوى التخطيط الاقليمى يكون هناك تخطيط محلى يستوعب التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ..الخ.

فى البداية والنهاية لن ينجح اى كلام فى تعمير الصحراء كما ينبغى الا اذا كانت ثقافة قومية تتبناها كل المؤسسات الرسمية والشعبية.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الدكتور عبد القوى أثار موضوعات كثيرة ، التشريع والتنسيق والتكامل ، النظم واللوائح ، الحوافز والاجور ، التنمية البشرية والتدريب بصفة خاصة الادارة ، مستويات التخطيط الاقليمى والثقافة القومية لتعمير الصحارى وهى قضايا جميعها حيوية لاشك ، لكن تعقيبى سيكون من شقين .

أننا منذ زمن طويل نتكلم عن تعمير الصحارى وهذا صحيح ، هذا دأب المتخصصين فى الدول النامية ، لابد أن يستمروا فى قول الحقيقه ، وما يجب أن يكون مهما كانت الاستجابة ضعيفة ومتأخرة عادة ، وكم تكلمنا عن موضوعات فى منتهى الأهمية فى الاقتصاد القومى من الستينات

ولم يستجاب لها الا بعد عشرات السنين وهذه هى مشكلتنا فى الدول النامية لأنه اذا حدثت استجابة سريعة وكل شىء يتم بأصول لم نكن دول نامية بل نصبح دولا متقدمة .

الشىء الثانى أنه رغم أهمية القضايا التى أثارها د. عبد القوى ، لكن التفصيلات مهمة جدا ، حيث إن السؤال الرئيسى الذى وضعه الدكتور عبد القادر فى الورقة سؤال واحد يجب كل التساؤلات لأنه لم يقل أننا لانعمل شيئا هو يتساءل كما جاء فى الصفحة الأولى : كيف يمكن تفعيل برامج ومشروعات تعمير الصحارى فى تحقيق الهدف منها وبالتالى تفعيل الدور المنتظر منها فى تخفيف التكدس السكانى وتبعاته بالدلتا والوادى؟

هناك كلام كثير ، هناك فجوة ، وأنا أتفق مع سيادته بوجود فجوة بين مانقوله ونكتبه وما يحدث على أرض الواقع لماذا ؟ كل ماقاله سيادته جزء من اجابة هذا السؤال ، وماسنسمعه خلال الساعات القادمة سوف يلقى اضواء بعضها يدخل تحت عنوان من الذى ذكره سيادته ، فالاساسيات مطلوبة وسيادته اشار الى عدد منها والتفصيلات مطلوبة لايضاح لماذا لا تعمل هذه الأساسيات ؟ لماذا هى غير فعالة ؟ وكيف نفعلها . وهذه هى النقطة المحورية فى هذا النقاش.

السيد الكيلانى

بسم الله الرحمن الرحيم .. سأبدأ بالرد على بعض الاسئلة التى سجلها أ.د. عبد القادر بالورقة ، هناك سؤال يقول هل يساعد التقسيم الحالى لمصر الى اقاليم تخطيطية على تنفيذ النمط أو الانماط المقترحة بكفاءة وفاعلية؟

الحقيقة اذا نظرنا الى تقسيم مصر ، نحن نسير من العصر العثمانى حتى الآن بنفس التقسيم ، حتى عندما جاءت الحملة الفرنسية أخذوا جزءا من هذا التقسيم وعملوا ٨ أقاليم ، جاء محمد على ، جاء الانجليز نفس التقسيم مع وجود المحافظات والمديريات ، لم تأخذ الشخصية الاعتبارية للمديريات والقرى الا فى دستور ١٩٢٣ .

أول قانون للادارة المحلية فى مصر صدر عام ١٩٦٠ القانون ١٢٤ واستمر هذا القانون بتقسيماته شبه القديمة مع بعض التغييرات الطفيفة الى أن صدر عام ١٩٧٧ مايطلق عليه الاقاليم الاقتصادية وليس الاقاليم التخطيطية وهذا عيب فى القانون لأن الفنيين لم يستطيعوا التفريق بين التخطيطى والاقتصادى وحتى التقسيمات الاقتصادية لم يكن لها قاعدة اقتصادية قائمة حتى تقوم مثل هذه الاقاليم.

صدرت القوانين وعملت الهيئة العليا للتخطيط الاقليمى داخل المحافظة وعملت هيئات التخطيط التى كانت كلها اجهزة شكلية ولم يكن فى مصر بالرغم من صدور القانون عام ١٩٧٧ حتى اليوم مايمكن أن يطلق عليه التخطيط الاقليمى أو حتى شكل التخطيط الاقليمى لكنا مازلنا نعمل بشكل المحافظات.

د. عبد القوى أشار وهو صادق وبالحق قال إن حدود المحافظات مازالت متهرئة ومتداخلة وهذه حقيقه ، الخريطة المصرية خريطة تبكى ، نبكى عندما نراها ، نجد البحيرة تصل الى الجيزة والقاهرة الكبرى تصل الى المنيا ، فى نفس اللحظة نجد هناك محافظات مساحتها تصل الى ٢٢٪ من مساحة مصر ، والأخرى ٣٤٪ من مساحة مصر ومازالت هناك محافظات تمثل ٠,٦٪ من مساحة مصر ، الى هذه الدرجة نجد أن عملية التنمية لايمكن أن تتم بهذه الصورة.

عملية التقسيم لم تكن آخذه فى حسبانها أنها لابد أن تكون نواه اقتصادية تقوم عليها عملية التنمية داخل المحافظات أو داخل الاقاليم الموجودة وبالتالى أرد على د. عبد القادر أن هذا التقسيم الحالى لايساعد ولايمكن أن يساعد على عملية التنمية داخل مصر ومن الضرورى اعادة تقسيم مصر مرة أخرى.

توشكى فيها ٥٣٤ ألف فدان ، جميع محافظات جنوب الوادى سوهاج ، قنا ، اسوان فيها ٥٣٤ ألف فدان تقريبا ، توشكى وهى جزء من الوادى الجديد بها ٥٣٤ ألف فدان وجميع محافظات الجنوب بها نفس المساحة ، اذا لابد أن نعيد تقسيم خريطة مصر مرة اخرى اعادة صحيحة سليمة بحيث يمكن أن نخلق قواعد لعملية التنمية داخل مصر ونستطيع ان نحرك الصحراء وننمى الصحراء.

تنمية الصحراء لن تتم لا بالزراعة وحدها ، ولا بالتنجيم وحده ، ولا بالسياحة وحدها ، لأن تنمية الصحراء يجب أن تتم بكل ذلك ، وسأضرب مثالا بسيطا ، أوروبا عندما أرادت أن تتوحد عملت مايسمى الاخطبوط الأحمر ، سياسة أو استراتيجية الاخطبوط الاحمر ، ما معنى ذلك؟ معناه الاخطبوط ذو الأذرع المختلفة الممتدة داخل كل البلدان وهذا معناه أن أعتمد على النقل والاتصالات داخل مناطق أوروبا وبالتالى يحدث التوازن بين المناطق المختلفة ، لو أننى اعتمدت فى السياحة على النقل والمواصلات والطرق ستكون التكلفة عالية جدا للبنية التحتية ، لو أخذتها فى الزراعة ستكون عالية جدا ، اذا اخذتها فى التنجيم ستكون عالية جدا وبالتالى لابد أن تكون عملية تنمية الصحارى

تعتمد على الاجنحه الثلاثة بما فيهم من عمليات تصنيع يمكن أن تدخل .

وردا على سؤال للدكتور عبد القادر والذى يقول هل يمكن عندما نقوم بعملية الزراعة وتحدث عملية تصنيع نشغل فيها شباب آخر ؟ اقول نعم ونعمل هذا فى حالة اخذ كل الأذرع داخل هذه المناطق وبالتالى يمكن أن ننمى هذه المناطق آليا ، وبحيث لانعتمد على الزراعة فقط ، ولا تعتمد على السياحة فقط ، ولاتعتمد على التنجيم فقط ولكن تعتمد على مجموعة الانشطة المختلفة حتى نقلل من تكلفة البنية التحتية الموجودة ونعمل مجتمعات قائمة ومستقرة .

طبعا التقسيمات التى تمت فى مصر بها عيوب كثيرة جدا حيث إن الهيكل الاقتصادى غير موجود ، اختلاف مساحات الاقاليم ، حتى القوانين نفسها. لكى أعطى فاعلية لهيئات التخطيط الاقليمى هناك المادة (٩) فى قانون الادارة المحلية وهو الذى يعمله وزير التخطيط مع المحافظ ، وحتى الآن لم أرى أو أسمع أن هناك تطبيقا لهذه المادة لكى افعل هذه الاقاليم.

نقطة مهمة جدا أننى أعطى اختصاصات لهيئات التخطيط الاقليمى وهى لاتستطيع ان تقوم بنسبة ١٪ منها لأننى وضعت أناسا غير متخصصين ، وكيل وزارة يمسك الاقليم ، دون ان يعمل لهم تدريب ، يمكن أن يكون لوكيل الوزارة فكرة عن التخطيط الاقليمى أو الادارة المحلية وبالتالى الكفاءات منخفضة جدا ، ليس لسوء فى الناس ولكن لأنهم لم يتدربوا ولم يتعلموا كيفية ادارة مثل هذه الاقاليم .

نحن نتكلم عن الناحية التنظيمية والناحية المؤسسية والناحية الادارية والزملاء تحدثوا عن التنظيم الادارى وتكلموا عن الإدارة فلن اتكلم فيها وكفى ماقيل حيث لاتوجد ادارة علمية فى اى مكان ولايوجد تنسيق ليس بين الوزارات بل تنسيق داخل الادارة الواحدة ، الحجرة الواحدة لايوجد داخلها تنسيق وهذا عيب فيما يطلق عليه رأس المال الاجتماعى المصرى فهو متهرىء ، ليس هناك علاقات أو تنظيم وتنسيق بين الأفراد بل بين المؤسسات بل بين حتى الصناعة الموجودة فى مكان واحد.

عندما نتكلم عن التجارب فى الصحراء وهل تتم التنمية بصورة جيدة ، هذا لايتم بصورة جيدة لأننى عندما أود التنمية فى الصحراءأولا لابد من سؤال الناس التى عاشت مئات السنين ، ماذا فعلوا لكى يعيشوا ، لكن لا أحضر النمط الموجود فى الوادى والدلتا وأطبقه فى هذه المناطق ، حتى

فى موضوع الاسكان وسأضرب لكم مثالا بسيطا ، هناك قريتان فى الفيوم الأولى اسمها موسى والثانية اسمها الخضر ، فى قرية موسى تكلف بناء البيت ١٤ ألف جنيه حجرة وصاله على مساحة ٢٠٠ متر ، فى قرية الخضر تكلف بناء البيت بنفس المساحة والمواصفات ٤ آلاف جنيه والسبب أننا أعطينا النمط للبناء ، الحكومة بنت فكلفت ١٤ ألف جنيه ، والناس بنت وكلفت ٤ آلاف جنيه وهذا مثال موجود وموثق علما بأن قرية الخضر أفضل والمسجد الذى بنى فيها أفضل.

ايضا اذا أردنا أن ترتفع كثافة السكان فى اراضى الاستزراع بالصحارى فلا يجب أن يكون بها زراعة فقط بل يجب ان يكون فيها زراعة وتعدين وسياحة إن أمكن ولاتعتمد على نشاط واحد.

طبعا نظام الادارة المحلية بشكله الحالى غير قادر على ان يقوم بعملية تنمية ولايساعد على عملية التنيمة داخل المناطق الجديدة ، عملية بين المركزية والمستويات الخمسة : الشكل التنظيمى ليس سيئا محافظة ، مدينة / مركز ، قرية حى من الناحية العملية جيد ، لكن من الناحية التطبيقية فاشل جدا لأن القوانين والعلاقات الموجودة مابين المركزية والمحلية لاتساعد على اجراء اى عملية ولدينا دراسات كثيرة جدا اذا اراد احد الاستزادة منها موجوده فى مركز الدراسات الاقليمية بالمعهد.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الدكتور السيد الكيلانى زميل ومستشار بالمعهد وبالتخطيط الاقليمى بالذات بالمعهد فنستفيد منه فى الاجزاء الخاصة بالنواحى الاقليمية بصفة خاصة وان كان الخلفية الحمد لله لها اتساعها ، وله أكثر من عمل عن تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية والعيوب الموجودة فى التقسيم حاليا ، وضمن المناقشات تحدث عن حدود المحافظات ، وحدود المحافظات عندما لعبنا فيها تلخبطت، هو اشار الى مثالين ، المثالين قبل أن أذكرهم متأثرين بالعوامل الشخصية.

المثال الأول وهو محافظة البحيرة وهى من أقل محافظات الدلتا كثافة ومع ذلك فان وجود شخص معين بالمحافظة وله تأثير استطاع أن يأخذ الاجزاء الصحراوية المحاورة للدلتا باستثناء المنطقة الجنوبية لمحافظة البحيرة ، لماذا؟ لا أدرى ، ليس لها أى معنى ، لا احتياج للبحيرة ولاهو نظام مفيد، بمعنى أنه لو ترك منطقة للمنوفية لأكلوا الرمال بدلا من أن يهاجروا للقاهرة ، وكذلك المحافظات الاخرى.

نفس الشيء فى المثال الثانى الذى أثاره د. سيد توغل الجيزة الى ان تصل الى الواحات

البحرية أو توغل القاهرة الكبرى الى أن تصل الى الواحات البحرية ليس لها معنى ، هناك من قال من أجل الأمن القومى ، هل هذا لاينفع الا اذا كانت تابعة للجيزة، اجعلها تابعة الى طوب الارض والأمن القومى موجود ، هذه أسباب لايصدقها أحد.

عندما أقسم أقاليم تخطيطية ، وكل اقليم تخطيطى من الصعيد يكون له منطقة فى البحر الأحمر وكأن له ميناء ، لماذا ؟ هل المحافظات دول مستقله ؟ نرجع للتنسيق مرة أخرى ، لأننا نخاف من عدم التنسيق ، قسمنا البحر الأحمر الى ٣ أقسام ، كيف اقسم محافظة الى ٣ أجزاء وأنا أعمل اقاليم لمجرد ان يكون اقليم بالصعيد له منفذ على البحر ، كل اقليم له منفذ على البحر لماذا ?هذا لاينفع ولابد أن نقول هذا الكلام. اللعب بحدود المحافظات ليس ما استهدفه ، ما استهدفه هو تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية.

كثيرا مايقال نأخذ وحدة المحافظة ، لماذا ؟ لأن وحدة المحافظة الادارية شىء قائم وقوى ، وتغييره صعب ، فى أمريكا دلاس دولة فى حين رودأيلند جزء صغير لكنهم يستبقوا الولايات كما هى ويأتى سيناتور من كل ولاية ، لكن عدد أعضاء الكونجرس يختلف باختلاف عدد سكان كل ولاية ، لذلك لماذا لا أستبقى الحدود ثابته فى المحافظات حيث إنها وحدة قائمة ادارية لها هيكل ادارى ، ثم عندما أعمل اقاليم تخطيطية اعملها بالشكل الاقتصادى الذى يعوضنى عن عيوب ومزايا كل محافظة ، هذا هو المطلوب ، لكن لو دخلنا فى حدود كل واحد يريد أن يوسع محافظته ، يريد أن يوسع دولتهم ومنهم من ينجح ومنهم من يفشل .

سمير غبور

اشكر سيادتكم على دعوتى لأنها أول مرة احضر مثل هذه الندوات ، وأنا سعيد جدا بوجودى مع هذه النخبة الممتازة من المخططين الباحثين عن مستقبل مصر وعن المكانة الصحيحة التى يجب ان تحتلها مصر فى العالم.

اذا دخلنا فى الموضوع ، فان كل ماقيل كلام سليم بالرغم من وجود شد وجذب بين بعض الزملاء لكنه كلام سليم ، وأنا عند حضورى حييت د. عبده وقلت له إن التعمير الذى نتكلم فيه من ٥٠سنة لازلنا سنتكلم فيه معنى ذلك اننا سنتحدث فى نفس الموضوع خلال الخمسين سنة القادمه ، نقول نفس الكلام ، ونقول نفس التوصيات ويمكن بعد ١٠٠ سنة يؤخذ بهذا الكلام .

الحقيقة أن هناك جانبا نفسيا لم يتكلم عنه أحد هو أن الصحراء مكروهة عند غالبية الشعب المصرى ، كون أن نقول لفرد أن يعيش فى الصحراء كأننا حكمنا عليه بالإعدام والصحراء كانت عند قدماء المصريين مكانا للأموات ، فمازال لدينا هذا الموقف بالنسبة للصحراء.

كلمة تعمير ماهو المقصود بها ، هل المقصود بها نزرع أكبر مساحة ؟ أم نسكن أكبر عدد من الناس ؟ أم نجلب اكبر عدد من السياح ؟ أم نعمل اكبر عدد من المحميات الطبيعية ؟ أم استخدم الأرض بحيث ينفذ كل غرض فى المكان الذى يصلح فيه ؟

هذا يعنى ان نعمل خريطة استثمارية ، لكن يسبقها خريطة استخدام الارض هذه المنطقة احسن استغلال لها التعدين ، هذه المنطقة احسن استغلال لها الزراعة ، وقد اشار د. عبده شطا الى تقسيمها الى احواض هيدرولوجية .وهذا مدخل مهم جدا فهناك نواحى كثيرة طبيعية فى بنية الارض لابد أن نعرفها جيدا قبل أن نقرر تزرع أو تسكن أو تعمل سياحة ..الخ

الحقيقة كل الخرايط الخاصة بموارد الصحارى المصرية موجودة ، هناك خريطة المياه الجوفية التى عملها د. عبده ، هناك خريطة الاراضى ، وهناك خريطة الثروة المعدنية ، خريطة النبات وهناك خريطة الحيوان ، كل شىء ماعدا المثلى التى تجمعهم كلهم والتى تقول ماهو الاستخدام الأمثل فى كل منطقة بناء على الموارد الموجودة ، من غير هذا لايمكن أن نعمل اى تخطيط عمرانى أو اقتصادى.

ايضا ملاحظاتى هو أننا نتحدث عما حدث فى الماضى وما حدث حاليا ، نحن عرفنا ماحدث خلال الخمسين سنة الماضية وقيمنا التجارب ولكن دعونا ننظر على الخمسين سنة القادمة نتصور ماهى المشاكل التى ستقابلها مصر بعد ٥٠ سنة ، ولماذا اقول ٥٠ سنة ؟ مقارنة مع الخمسين سنة الماضية التى كنا نتكلم فيها عن التعمير .

استطيع أن أعد بعض هذه المشاكل ، أولا النمو السكانى نحن حاليا ٧٥ مليون ، ماهو العدد بعد ٥٠ سنة ؟ لابد ان نعلم ، ماهو مستوى الاستثمارات وقتها ؟ ماهو حال التدهور البيئى بعد ٥٠ سنة ؟ كل هذا أقوله اذا كان السيناريو سيتم مثلما هو حادث الآن ، شح الموارد المائية ، الاضرار العالمى ، غمر الدلتا بسبب ارتفاع البحر ، زحف الصحارى ، نحن نقول ان الزراعة فى مصر ستعتمد على كمية المياه المتاحة .

علا الحكيم

التعليق على كلام د. عبد القوى أنه ذكر فى كلامه أن ادارة المحليات لا ضرورة لها أو لا

أهمية لها ، الحقيقة أنا أقول لا ، نحن لسنا محتاجين ادارة محلية فقط، نحن محتاجون حكم محلى شديد وقوى ، لكن التساؤل هو كيف يتم ذلك فى ضوء المشاكل الكثيرة التى تعانى مها المحليات.

ايضا قال سيادته إن ٥٪ من المساحة تحت سيطرة المحافظات وأن ٩٥٪ لاندرى تحت ولاية من؟ المساحة كلها مقسمه على الـ ٢٦ محافظة لكن ليس للمحافظات سلطة على الموارد الموجودة فيها وليس لها حرية استغلالها الا من خلال المركزيات .

تحدث سيادته ايضا عن الاقاليم التخطيطية وطبعا لا يؤخذ بها سواء من قبل الوزارات أو من قبل الباحثين لكنه ذكر الاقاليم التخطيطية لوزارة الاسكان ، ورغم عملى بالتخطيط الاقليمى لسنوات طويلة وعملى مع هيئة التخطيط العمرانى فلم اسمع مطلقا عن تلك الاقاليم التخطيطية لوزارة الاسكان ، فأرجو من د. عبد القوى اعطائى فكرة عن ذلك وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

د. عبد القادر سأل سؤالا هل الهدف من تعمير الصحارى هو جذب سكانى أو اعادة توزيع السكان أم أن الهدف التنمية ؟ فى بعض الاحيان يتضارب الهدفان ، وأنا أقول إن الأولوية للاثنين ، فى بعض المناطق - وهنا ايضا ترف الاختيار غير موجود - هناك مشروعات لابد أن يكون الهدف الأول لها هو التنمية ، وهناك مشروعات تستطيع ان تجعل الهدف السكانى أو اعادة توزيع السكان هو الهدف الذى يأخذ أولوية ، لكن الاثنان هما مزيج على مستوى المشروعات التى تتم فى مصر المزيج بين الهدف السكانى وبين التنمية ، وايضا طبيعة المشروع ومايحيط به تجعل الأولوية لهذا أو لذاك بحيث يميل المزيج للسكان ، أو يميل للتنمية ، فالمسائل ليست ابيض وأسود فقط فهناك رماديات كثيرة جدا فى كثير من الموضوعات .

اذا فكرنا أنه لايمكن أن أظل ملتصقا بالوادى والدلتا ولا أدخل للصحراء ، هذا يذكرنى بموضوع مصانع الحديد والصلب عند تأسيسه ، كان السؤال هل نعمل المصنع هناك بالقرب من أماكن المواد الخام ، أم ننقل الكتل من الصخور الى حلوان ونعمل المصنع فى حلوان ؟ البعض قال إن البنية الاساسية فى القاهرة وهى سهلة ، لذلك فان الاستسهال ليس فى كل المشروعات هو المطلوب.

المطلوب كلما اتسق هدفا السكان والتنمية يأخذ أولوية ، هناك مشروعات تستهدف الجانب التنموى والبعد السكانى صعب أن يتحقق فيها فيمكن ان تتم ، رأيى التوازن فى اتخاذ القرار وليس

التحيز لجانب فقط ، لأنه يمكن أن يكون هذا الجانب مفيدا وهذا الجانب مفيد.

عبد القادر دياب

التساؤل الذى طرحته بالنسبة للهدف الكلى الذى اشار اليه د. عبد الفتاح هل الهدف من تعمير الصحارى أن نخفف الضغط السكانى على الدلتا؟ كلمة تخفيف الضغط اذا قلناها كهدف ، من المؤكد أنه لن يحدث ، لكن يمكن أن أوقف النمو أو أخفف من عملية النمو ، بمعنى تخفيف معدل نمو الضغط السكانى على الدلتا يجب أن يكون هدفا اساسيا ويجب ان ينعكس على سياستنا للخروج من الدلتا والوادى وأن يكون محورا اساسيا لسياستنا.

محمد اسامة محمد سالم

لدى بعض التعليقات على الورقة التى اعدها د. عبد القادر ، فالورقة ممتازة جدا لأن سيادته كان يطرح فكر وتبعية بالسؤال ، هل موافق على هذا الفكر أم لك رأى آخر ، فمعظم الافكار كانت جيدة ، لكن فيها اشياء كثيرة جدا محتاجة إلى اجوبة من وجهة النظر الاخرى الموجودة .

فى الصفحة الأولى فى اهداف وأنماط تنمية الصحارى سأجيب على الاسئة من ١-٤ وسأذكر الاجابات ولن أعيد الاسئلة.

١- هذا حدث بسبب عدم الالتزام بدراسة الامكانيات المتوفرة لكل منطقة والتى تحمل الطاقة الانسانية لكل منطقة ، الطاقة العظمى لكل موقع تنمية بالنسبة لما تم اقامته مع ايجاد البديل.

٢- اعادة النظر فى النظام المؤسسى الحالى والغاء مركزية القرار لأنه يسأل عن مركزية القرار.

٣- لكى يمكن تنفيذ البند رقم (٢) يجب النظر فى التنظيم الادارى الحالى لهذه المناطق.

٤- المقترح ان يكون لكل اقليم برامج التنمية الخاصة به على نحو كبير مع وجود تعاون مع الآخرين وهل نفصل الاقاليم أم نجعلها كما هى .

عبد القوى محمود عبد الله

بخصوص ال٥٪ من مساحة مصر التى تحت سيطرة المحافظات أنا لم اقل هذا ، وهذه ابجديات ، ال ٥٪ هى المعمور الحالى الذى لنا ولاية عليه ، بمعنى أن محافظة الوادى الجديد كمحافظة ادارية

تضم حدودها الادارية ٣٧٪ من مساحة مصر ، لكن عندما نسأل المحافظة عن المناطق التى تشغلها أو التى تحت ولايتها سنجدها فقط بؤرا حول الواحات فيما يسمى بالحيز أو داخل الزمام ، أما خارج الزمام فهذه اساسا تعتبر أراضى دولة لايحق للمحافظة تخصيصها لأحد أو حتى عمل مشروع فيها وهناك هيئة التنمية والمشروعات الزراعية ، فالمسموح له العمل داخل زمام المحافظة ، فالذى أود قوله إن الـ٥٪ هذه هى التى فعلا تحت ولاية الحكم أو الادارة المحلية .

سمعت كلاما أن الادارة المحلية لا لزوم لها ، هذا كلام المفروض الا يقال منى أو من غيرى ، لاننا نحن ندعو الى اتباع منهجية جديدة حتى تتم تنمية الصحراء أو غير الصحراء وهى الشراكة والشراكة تعتمد على استنهاض المجتمع المحلى بكل مؤسساته لكى يشارك بفاعلية فى التخطيط والتنفيذ والتمويل والمتابعة والتقويم .. الخ وأول مؤسسات المجتمع فى المحليات هى الادارة المحلية بل هى الرائدة ، لذلك فأنا لايمكن أن أقول إن ادارة المحليات لاضرورة لها ، بل نحن ندعو لتدعيمها وتقويتها ومساندتها وتمكينها من اداء دورها وتوسعة اختصاصاتها وتوفير تمويل ذاتى لها بحيث يكون لها سيطرة على الموارد .

هناك كلام عن الاقاليم التخطيطية لوزارة الاسكان ، نحن لدينا اقاليم تخطيطية هى اقاليم التخطيط العمرانى ، والتخطيط العمرانى حاد قليلا لأنه ليس أرقاما ومكتوبا فى الكتب فقط لكنه تخطيط على الارض، مكان أى خطط اقتصادية أو اجتماعية أو خلافه لابد أن يترجم فى النهاية إلى مبانى وطرق وبنية اساسية لذلك من الجائز اننا نتطرف قليلا ونقول تخطيطية ، لكنى أقول إنها نفسها الاقاليم الاقتصادية الخاصة بوزارة التخطيط وان كان مسماها يختلف فيما عدا اختلاف بسيط فى محافظة البحر الاحمر حيث وجدنا ان تقسيمها الى ٣ اجزاء شىء لايريحنا فعملناها منطقة واحدة ونحن نخططها مع الاقليم الثالث وهو اقليم قناة السويس واحيانا نخططها كوحدة منفصلة ونعتبرها من المناطق النائية .

إن غياب البعد البشرى أو الانسانى أو الاجتماعى نقطة ضعف لم ياخذ أحد باله منها ولا ادرى لماذا فهذه نقطة ضعف خطيرة يجب ان نأخذ بالنا منها لأنه المتغير الرئيسى الذى يقوم بممارسة التنمية وانجازها فمن المهم تمكين البشر من الاستفادة من استثمارها وتوزيع عائدها عليهم ....الخ.

هناك خريطة مصر للتنمية والتعمير حتى عام ٢٠١٧ هذه غائبة عن حضراتكم ، وهذه الخريطة

صدرت منذ ٥ سنوات وأصدرتها هيئة التخطيط العمرانى وهى متاحة وأى فرد يطلبها يجدها وهى تحمل افكارا رئيسية وشكرا.

ثانيا : الزراعة والموارد المائية

محمد محمد عبده وصيف

أود أن أتحدث عن قضية هامة هى أن الزراعة هى العمود الفقرى لتعمير الصحارى ، والزراعة تعتمد على عاملين رئيسين هى المياه والارض، والمياه هى العمود الفقرى للتوسع أو التنمية الزراعية فى مصر ، وعندما تتوفر المياه لابد من اختيار الارض الجيدة الصالحة للزراعة.

ولابد أن نستفيد من تجاربنا الذاتية وتشخيص المشاكل التى ظهرت فى الماضى القريب لمجابهتها ولنا تجارب فى تعمير الصحارى منذ شق قناة السويس وتشييد واقامة مدينة الاسماعيلية وهى الآن ضمن المجتمعات المستقرة وخالية من المشاكل التى تعانيها مناطق التعمير الجديدة.

لكن عند اتباع وسائل استزراع المناطق الصحراوية كما يتم فى الدلتا والوادى تحدث أخطاء ، ولذلك يجب التعامل مع الصحراء بنظرة مختلفة تماما واضعين فى الاعتبار استمرارية التنمية ففى وقت من الاوقات ، كان الوادى الجديد مجتمع طرد وليس جذب ولذلك يجب أن يكون الهدف من المشاريع الزراعية فى الصحراء ان تكون جاذبة وليست طاردة ولذلك نؤكد على أن التعامل مع الاراضى الصحراوية يجب أن يكون مختلفا عن التعامل مع اراضى الدلتا والوادى ، لماذا لأن صفات هذه تختلف عن تلك ، فعندما نتعامل معها فان المحاصيل التى تجود انتاجيتها هنا يمكن ان تنخفض انتاجيتها هناك وبالتالى عند اختيار المحصول المناسب بصفات الارض بالمناطق الصحراوية يمكن الحصول على انتاجية مرتفعه وبصفة مميزة عند مقارنتها بأرض الدلتا والوادى.

سبق الاشارة إلى المشاريع الصناعية الزراعية من تجارب الماضى كان مشروع بنجر السكر، الناس زرعوا فعلا بنجر السكر لكن عدم التوازى فى تنفيذ مصنع السكر والزراعة اضطر الزراع الى ارسال بنجر السكر الى كفر الشيخ مع العلم بان ارض مشروع بنجر السكر تناسب صفاتها النمو الجيد والانتاجية المرتفعه للبنجر من السكر. إن وجود عملية التنسيق والتزامن فى تنفيذ المشروعات المرتبطة ببعضها امر حيوى وضرورى.

نأتى للجزئية الثانية وهى مصدر المياه فيجب الاستفادة من اعادة استخدام مياه الصرف مع ضرورة فصل الصرف الصحى عن الصرف الزراعى ، لان اعادة استخدامها يحقق هدفين فى وقت واحد أولهما اننى اتخلص من مياه الصرف ، والثانى استصلاح اراضى جديدة ولكن يجب اتباع شروط استخدام هذه المياه ومنها صفات التربة التى يتم رى المحاصيل النامية بها بمياه الصرف الزراعى ، وبالتالى لابد من رفع الكفاءة الفنية المشرفة على المشروعات وتدريب المزارعين على نظم الرى الحديثة مع الاخذ بعين الاعتبار تزامن نظام رى مع نظام صرف . حاليا هناك مشاريع نفذت فعلا ولم يتواكب نظام الصرف مع نظام الرى مع أن هذه مشكلة معروفة وواضحة.

حاليا عندما نعمل تقييما لبعض الاماكن التنى تم استزراعها واستخدام مياه صرف ، هل نعلم ان ترعة السلام تستخدم مياها مخلوطة ١/١ مياه صرف ، هناك مشاريع اخرى تستخدم مياه الصرف الزائدة مثل منخفض الريان وهناك ٤٥٠٠ فدان تستخدم مياه الصرف التى تأتى من مصرف الوادى بالفيوم وهو مشروع منخفض وادى الريان الذى بدىء فى تنفيذه منذ عام ١٩٦٤ بغرض حل مشكلة الصرف فى الفيوم وانتهى تنفيذه فى عام ١٩٨٤ و تتضمن خطة الدولة حتى عام ٢٠١٧ استزراع ١٢٠٠ فدان فى منخفض وادى الريان حيث يتم حاليا زراعة ٤٠٠٠ فدان فى هذا المنخفض وظهرت بعض المشاكل فى بعض الاراضى لاستزراع اراضى ملحية اصلا او ضحلة العمق نتيجة للاختيار السيىء لاسلوب رى الارض ، وعدم تدريب المزارعين على تقنية نظام الرى بالتنقيط وتنفيذ مصارف رئيسية بدون الاهتمام بالمصارف الحقلية.

ايضا أؤكد على موضوع الادارة الذى ذكره أحد الأخوة سواء إدارة الافراد أو إدارة الموارد لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة فى وجود معمور دائم وصحى وبذلك فإن وجود ادارة جيدة يتبعها استمرارية المجتمعات الصحراوية الجديدة مما ينعكس على دخل الفرد والدخل القومى للبلد.

وبذلك يمكن وضع المخطط السليم لحل مشكلتين هامتين تواجهان المجتمع هما اعادة توزيع السكان والبطالة من خلال تشخيص أخطاء الماضى القريب واتباع اسلوب إدارة يؤدى الى استدامة التنمية فى الصحراء . وشكرا.

محمد اسامة محمد سالم

بسم الله الرحمن الرحيم .. أقدم خالص شكرى لحضراتكم لدعوتكم الكريمة ، والحقيقة هذا

عادة يكون متنفس لنا لنتحدث فيه بعيدا عن اللجان الرسمية لنتكلم كلاما يعبر عن التجربة التى مررنا بها .

لا أريد أن أضيف شيئا عن نفسى ، لكنى أعرف حضراتكم أننى استطعت أن أعمل خلال العشرين سنة الماضية مع اساتذتنا - ولابد أن أنوه باستاذنا الكبير الذكتور عبده شطا فى وجوده معنا وزميلنا الذكتور وصيف - من رفح الى حلايب الى السلوم الى العوينات ، هذا المربع مررنا منه كله وكان لنا مشاريع انتاجية فيه ولنا خبرات فيه تتيح لنا الحديث عما شاهدناه وماينبغى من وجهة نظرنا عمله .

سوف اتكلم عن ٥ محاور لكى يكون كلامى محددا:

- التجربة المصرية فى الاستصلاح والتعمير بايجاز .
- نوعية المشاكل التى قابلت هذه البرامج
- الانتاج الزراعى المقارن فى الصحراء سواء على المستوى الاقليمى أو العالمى ومايشابه الصحارى المصرية.
- نماذج من محاولة الاستصلاح فى مصر سواء كانت خاصة بالمزارع الكبيرة أو المزارع الخاصة المحدودة أو مزارع الشباب.
- وضع تصور من وجهة نظرى قد يكون هو الحل لبعض الاشياء التى سنتناولها.

اذا تحدثنا أولا عن التجربة المصرية من الناحية الواقعية بصرف النظر عن الايجابيات والسلبيات للمشروعات التى تمت ، لدينا تجربة مصرية بدأت من أوائل الستينات حتى بداية القرن الحادى والعشرين ، الملاحظة الرئيسية على هذه التجربة أنه منذ بدايتها حتى الآن هى نفس المشاكل المتواجدة ، ونفس الحلول المقترحة ، والنتيجة سلبية ، عامة لم تحقق هذه المشروعات الغرض المأمول منها أو المطلوب منها .

اذا بدأنا بقضية مديرية التحرير وقد بدأنا العمل فيها من البداية سواء كان فى القطاع الجنوبى أو القطاع الشمالى وكانت الحكومة تقوم بكامل الاعمال ، تعين موظفين فى هذه الاماكن ، وكان لها استراتيجية معينه ، استطاعت بعد سنوات طويلة أن تصل بالارض الى الحدية الانتاجية بمعنى أنها أصبحت مربحة ولكن كان عليها ادارات مشكلة بطرق معينة تظهر فى النهاية فى كل السجلات

الموجودة خسارة مستمرة لكل الشركات القائمة وكانت شركات حكومية.

بعد التطور الذى حدث خلال السبعينات ودخول القطاع الخاص بدأ يحدث هجوم غير مبرر لاستزراع المناطق الصحراوية ، اذا نظرنا الى عائد الاستثمار فى المناطق الصحراوية نجد أنه لايتعدى بأى حال من الأحوال رقم ٣-٥ ، ٤٪ بمعنى أنه أقل عائد على استثماريمكن ان يدخل فيه أى انسان يبحث عن الربح والمكسب ، فكانت القضية عبارة عن سيطرة اصحاب النفوذ على مناطق شاسعة بطرق شرعية وغير شرعية واعادة بيعها للاستثمارالتجارى وليس للاستثمار الزراعى ، وكان الذى يقع فى هذا الشرك هم الذين يبحثون عن عمل أو منطقة يستثمرون فيها اموالهم فكانوا يقعون فى هذا الشرك ويأخذون هذه الارض ليستثمروها سواء بأسعار رخيصة أو مرتفعه وأعتقد أن ٨٥٪ من الذين استثمروا أموالهم استثمارا حقيقيا فى الصحراء خسر كثيرا جدا وأنا أحدهم عملت فى الصحراء وحاولت الانتاج فخسرت الكثير.

فيما بعد الثمانينات وارتفاع الصوت على الشركات الكبيرة والمستثمرين الكبار ودخول مستثمرين اجانب فى هذه القصة ، الامثلة واضحة فمن المزارع الواضحة ، ولا أقول أمثلة لدينا الشيخ صالح عمل شغل ، شركة عثمان احمد عثمان عملت شغل ، لدينا أعمال كثيرة بهذا الشكل المستثمرين من العريش مثل السعداوى وغيره عملوا شغل ورأينا ذلك وكنا عندما ندخل مع المديرين، ونتكلم بصراحة، كل هذه المزارع لم تكن تحقق أكثر من ٣٪ عائد فى احسن الاحوال وبالتالى كان الاستثمار المباشر للاموال استثمارا منخفضا جدا لايشجع أى فرد يريد العمل والربح أن يدخل فيه وتحولت القصة الى مشروعات صغيرة مثل مشروع دينا ،٥ أفدنه عليها فيلا فاخرة بعدة ملايين وكبار القوم يشترونها ورأيناها وبها حمام سباحة فى أرض اصلا معمولة للاستثمار الزراعى وانقاذ هذا البلد لسد احتياجاته وهذا قائم وليس به نوع من التجنى .

ماهى المشكلة التى امامنا ؟ المشكلة ان الدولة تتعرض من حين لآخر الى ضربات اقتصادية قاصمة ، لضغوط سياسية لاقبل للشعب المصرى بها ، وكل هذه الضغوط تأتى من توفير رغيف العيش ..الخ ، والقضية ان الحكومة قد تتناساها من وقت لآخر وتترك العنان لمن يعمل فى الصحراء ولمن يستثمر بأى شكل وتكون النتيجة أنه مسجل رسميا اننا نستصلح كل عام ١٥٠ ألف فدان لكى نصل الى ٣,٤ مليون فدان ، كل سنة يعلن الوزير المختص انه قام باستصلاح ١٥٠ ألف فدان ، أين هم . لاندرى ، هل تم استصلاحهم أم لا ؟ لاندرى ، ويضيف للمساحة المستصلحة كل سنة ١٥٠ الف ٢٥٠

فدان وفقا لتصور الخطة الموضوعة لذلك دون أن أبحث أين هذه الارض وهذه الاشياء تظهر مع كل تغيير وزارى بحيث يكشف الوزير الجديد مثل هذه الاشياء.

المحور الثانى هو نوعية المشاكل الموجودة فى الصحراء هى عبارة ولا أحب استخدام كلمة مشكلة لان كلمة مشكلة تعنى حالة صعبة الحل لكن يمكن أن نسميها تحديات - وهى تحديات فنيه وتشريعية وتحديات اقتصادية فى هذه المواقع - وقد اشرت الى المشكلات الاقتصادية من حيث انخفاض العائد الاستثمارى ، لكن هناك مشكلات فنية فى الاداء وسأتناولها عند عرضى لبعض النماذج الاقليمية والعالمية فى هذا الشأن .

المحور الثالث وهو الانتاج الزراعى المقارن ، الحقيقة اتيحت لى الفرصة من خلال بلدنا التى تنفق علينا فى كل مكان أن أزور عددا كبيرا من الدول خارج مصر سواء كان فى مهمات علمية او مهمات خاصة.

دائما كان نظرى يذهب للمقارنة بين ماتعمله الناس ومانعمله نحن ، ماهى مواردهم وماهى مواردنا ؟ من هو الاجدر ليكون منتجا عن الآخر؟

الحقيقة اتيحت لى الفرصة لزيارة دول الخليج وسأعطى نماذج منها ، كذلك الولايات المتحدة ودول المشرق العربى والاردن وسوريا ودول المغرب العربى : تونس والمغرب واتيحت لى الفرصة لأذهب أكثر من مرة الى اسرائيل واطلع على التجربة الزراعية لديهم.

الحقيقة كل هذه الدول اذا وضعناها لطالب مبتدىء وقلنا له ادرس موارد الانتاج وقارناها بمصر بالتأكيد فان مصر ستتفوق جدا فى توافر الموارد ورخصها ومع ذلك فان كل هذه الدول تنتج فى الصحراء انتاجا متميزا ويصدر للخارج ويوضع على الخريطة الاقتصادية لهذه الدول .

اذا نظرنا الى دول الخليج ، لقد زرت الامارات والسعودية ، الامارات العربية تصدر الخضر الى خارج الامارات تصديرا بريا وتصديرا جوى مع ارتفاع اجور العمال الى ارقام عشر اضعاف الاجور فى مصر ، مع ارتفاع الموارد وقلة المياه ، وقد كنت مشرفا على احد المزارع هناك فى أم القوين وكنا نصدر الانتاج الى الكويت والعراق فى بعض الاوقات ، قصة ادارة سنتكلم عندما نأتى لموضوع الادارة كيف نستثمر الموارد الموجودة استثمارا حقيقيا وسوف أذكر مقترحاتى فى هذا الشأن.

زرنا مزرعة فى الولايات المتحدة تتجاوز مساحتها ١٠٠٠ هكتار على نهر كلورادو ، واذا علمنا بالتسهيلات التى تقدمها الدولة لهذا الرجل الذى يدير المزرعة مع زوجته وابنته ومعه عدد من العمال من المكسيك وعلى أعلى مستوى اداري وليس تقنى ، نحن عندما ذهبنا وعرضنا عليهم المستويات النقنيه فى ورشة عمل لديهم قالوا إن هذا أكثر تطورا ، هل تعملون ذلك فى مصر؟ ولما سألتهم عن المزارع التى رأيناها قال ان تليفون من صاحب المزرعة الى المتحكم فى نهر كلورادو ليمرر له المياه التى يريدها والرى بالتنقيط كما هو موجود لدينا عادى جدا ، والشاحنات موجودة لحمل المنتجات والعمال المكسيكيون موجودون للتحميل.

اذا نظرنا الى قصة دول الشرق العربى الاردن وسوريا هذه قصة يجب ان ندرسها جيدا ، الاردن ليس بها مياه ، وأنا كان معظم شغلى فى الساحل الشمالى الغربى ، وعندما كنت فى مرسى مطروح كانت الشاحنات من الاردن الى ليبيا وتونس تمر علينا ، أسأل السائقين ماذا تحملون ؟ فيجيبوا نحمل طماطم وخيار ، أين نحن من هذه القصة ؟ قافلات تحضر من الاردن وتعبر الحدود بمشاكلها وتسير ٥ آلاف كيلو متر لكى تحضر الخضر الى المغرب العربى ونحن فى الطريق ، الاردن ليس بها مياه ، لديها مشاكل كثيرة فى المياه اسرائيل استولت على مياهها ولكن هى فقط قضية ادارة .

عندما ذهبت وزرت الاردن علمت أن ٩٠٪ ممن يعملون فى هذه الصوب مصريون ومهندسون مصريون، يستورد المصرى بمرتبات بسيطة ، الموارد محدودة للغاية ، ادارة وانتاج يحقق العائد المطلوب فالاردن يصدر إلى ليبيا جميع الخضر التى يزرعها.

قصة اخرى مختلفة وهى اسرائيل ، فهم يستخدمون High Tech عندما زرنا اسرائيل عام ١٩٩٤ عندما كانت العلاقات جيدة ايام اسحاق رابين ، رأينا أن هناك ابنوبتين تخرجان من بحيرة طبرية ، جميع مدخلات المياه فى اسرائيل تدخل هاتين الانبوبتين وجميع المزارع لها فتحة تأخذ منها ، وغير مسموح اطلاقا حفر أى بئر ، حفر البئر مثل تجارة المخدرات عقوبتها الاعدام ، جميع المياه تدخل من انبوب وتخرج من الانبوب الثانى بعداد ، وأسعار المياه رخيصة جدا لا تزيد عن ١٧ دولار للهكتار وهم لم يعملوا هذا لكى يبيعوا المياه لكن لتقنين استخدام المياه بشدة وعدم فقدها.

فى كل مزرعة نسأل من أين تأتى المياه يقول هذا العداد وهذا الليزر يروى المزرعة ، متى تأخذ المياه ؟ يقول عندما احتاج ، لى مقنن معين من المياه غير مسموح تجاوزه والمياه تسير فى المواسير،

جميع مصادر المياه فى اسرائيل جوفية ومن بحيرة طبرية تدخل هذه الانابيب وتخرج منها للمزارع وهذه قصة ادارة وليس قصة عمالة .

ايضا وجدت عند زيارتى لهذه المزارع ان الذين يعملون فى هذه المزارع مصريون ، كان هناك ٥٠٠٠ مصرى يعملون فى هذه المزارع من خريجى المؤهلات المتوسطة والعالية ، هذه قصة ادارة فتطوير الادارة يعد تطورا هاما وحيويا.

هنا نسأل ماهو الحل ؟ من وجهة نظرى وباختصار شديد نحن فى حاجة الى:

- قاعدة بيانات وبالذات قاعدة بيانات حقيقية عن التجربة المصرية وعن نتائجها.

- تثبيت التشريعات وانشاء هيئات مستقلة لتعمير الصحارى غير الهيئات الموجودة ، لأننى أعتقد أن فكر تعمير الصحارى يغيب عن ٩٩٪ من مخططى تعمير الصحراء ، وهذا موضوع آخر ، فالعربى له شكل فى أكله ومسكنه واستاذنا د.سمير أعتقد قد اشار الى هذا الموضوع فهى قصة تحديد من يدير المناطق الصحراوية على وجه الخصوص.

- حوافز الانتاج وتخفيض الضرائب على المناطق الصحراوية ، كل هذا كلام يقال ، لكن ما يؤخذ من مناطق التعمير أكثر بكثير من المناطق الداخلية لأنها تحت أيديهم ، يدخل عليه المزرعة اذا لم يدفع يغلق عليه المياه ، الفلاح المصرى يستطيع الضحك على الحكومة لكن هؤلاء غلابه جدا موجودون بالصحراء والحكومة تأخذ منهم ماتريد.

- اتاحة الفرصة للمجتمع المدنى الذى لايعمل اطلاقا فى تعمير الصحراء ، ليس المجتمع بمفهوم شركة استثمارية ، المجتمع المدنى بمفهومه الشامل مجتمع يقيم قاعدة متكاملة صناعية تعليمية طبية ..الخ.

- نوع الائتمان الزراعى وضمان الاستثمار ، فى الحقيقة لابد ان يكون هناك ضمان للمستثمرين فى هذه الاراضى.

- خريطة الموارد ووضع تصور مستقبلى لخمسين سنة قادمة .

- اعادة تقييم الادارة بصفة عامة ومن يتولى الادارة الاستراتيجية لتعمير الصحارى.

آخر مثال سأذكره بسيط جدا لنوع من أنواع الادارة ماهى مشكلة مصر فى استيراد القمح؟ القمح حاليا سعره فى الأسواق ٩٠ دولار ، لماذا لانستورد كل احتياجات مصر دفعه واحدة حاليا ؟ لأننا لسنا لدينا طاقة تخزينية كافيه ، فالطاقة التخزينية لا تزيد عن ٣ شهور ، ببساطة شديدة

مقترح بسيط حل هذه المشكلة فى تونس ، كل قرية بها المكان الذى يخزن فيه محصول القرية وابطلوا التخزين على المستوى القومى ، فتونس تبدأ التخزين على المستوى القومى بعد أن ينتهى الانتاج ، بمعنى هل يجوز أن يحصد الفلاح قمحه ويذهب لتسليمه للصوامع التى تكلفت ١٠٠مليون دولار؟

أعتقد أن الاجابة بالنفى فكل قرية لها الصوامع الخاصة بها وبنك الائتمان هو الذى يشترى القمح لواحد ةيسترد فلوسه منها ، وكل قرية تخزن فيها اقماحها ، هذه الاقماح حسبناها وجدنا انها تمثل ٥٠٪ من الانتاج ، والـ٥٠٪ الاخرى تدخل الصوامع الكبيرة ، لكن مايحدث اننا نخزن انتاجنا فى الصوامع الحكومية ولانجد مكانا للقمح المستورد من الخارج وباالتالى نحن نشترى الاقماح على فترات طويلة تبدأ من ٩٠ دولار حاليا لتصل آخر الموسم الى ٢٤٠ دورلا ، تتخيل كم الفاقد من الاموال فى هذا الشأن وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

فى الواقع انا سعيد باثارة موضوع الادارة كتحدى من التحديات ، وتحسين الادارة كتحدى من التحديات، لأن هذه قضية عامة فى مصر ، اسلوب اختيار القيادات الادارية فى مصر عليه ملاحظات لاحصر لها للاسف الشديد ونأمل ان تكون هناك سياسة عامة فى حسن اختيار القيادات الادارية فى اى مكان وليس فقط فى تعمير الصحارى.

سمير غبور

اليوم بالصدفة وانا استعرض الانترنت اكتشفت موقعا فى هولندا هناك هولنديان وواحد سودانى وواحد اثيوبى يتكلمون عن سيناريو سيتحول مع الوقت الى عمل سياسى، يقول اننا اذا سحبنا من حق مصر من المياه وجعلنا السودان وإثيوبيا هم الذين يزرعون ستكون الزراعة مثمرة أكثر واقتصادية أكثر على اعتبار أن الجو هناك دافىء أكثر وان الرطوبة أعلى وأن كمية المياه التى ستستخدم لنفس الانتاج ستكون اقل، فلابد أن نأخذ بالنا جيدا فتعمير الصحراء ليس فقط مشكلتنا، وادى النيل نفسه سيكون مشكلة، وهذا هو المنطلق الذى لابد أن ننظر اليه ونحن فى معهد التخطيط ومخططين ليس تخطيط سنتين أو ٥ سنوات، بل يجب ان يكون تخطيط لخمسين سنة، لابد ان نبحث كيف نتحاشى تأثير هذه المشاكل ؟ كيف نمنع نشوء هذه المشاكل ؟

وأنتقل الى سيناريوهات تعمير الصحارى، كان د. القصاص يتكلم عن سيناريو المراعى

المروية، حاليا لدينا خبرة زراعية مصرية قوية جدا فى وادى النيل، لكن أدعى انه لاتوجد مثل هذه الخبرة ولم تتكون بعد بالنسبة للزراعة الصحراوية، بدأنا بمديرية التحرير ونحن حاليافى توشكى وتقييمنا المحايد العلمى الموضوعى أن الخمسين سنة السابقة لم نستطيع تعمير الصحراء برغم كل ما انفق، ليس فقط ما أنفق من مال، لكن ما أنفق من ثروة بشرية، ما أنفق من تكنولوجيا وأنفق من تخطيط ..الخ، فيقول بدلا من أن نزرع الصحراء قطنا أو ذرة وأحيانا أرزا يحتاج الى ٨٠٠٠ متر مياه للفدان، نزرع مراعى تحتاج ٢٠٠٠ متر مكعب مياه وبذلك نستطيع ان نزرع بنفس كمية المياه ٤ أمثال المساحة ونعمل ثروة حيوانية التى هى تنقصنا والتى هى مشكلتنا وهذا يكون الاستخدام الأمثل للموارد المائية، ايضا لديه وجه آخر للسيناريو يقول إنه عندما يكون لدينا ألف مزرعة كل منها فدان احسن من ان يكون لدينا ١٠٠٠ فدان كمزرعة واحدة لأن المزرعة ذات الالف فدان تحتاج استثمارات ضخمة وتحتاج مياها اكثر اما الفدان الواحد فيمكن زراعته بنقطتين مياه.

أثيرت ايضا الاوضاع القانونية لتملك اراضى الصحراء ، اتضحت فعلا انها كذا جهة ، وكل منها لها سلطتها ، وقد أعجبنى الاقتراح الذى قال لماذا لاتكون كل التصاريح موجودة مسبقا وتكون سلطة واحدة التى تعطى الموافقة .

ايضا لابد ان ننتبه الى أن الصحراء ليست نمطا واحدا، الصحراء نوعيات متعددة ، هناك صحراء شمال مصر التى فيها مطر شتوى ، ولابد من نزوله سنويا ، سواء يزيد أو يقل لكن لابد من نزول المطر ، احيانا يكون ٩٠ مم وأحيانا ١٥٠ مم ، فى سنة من السنوات وصل الى ٣٠٠ مم وهى سنة غريبة جدا ، لكن المتوسط عادة مابين ١١٠-١٥٠ مم ، هنا كل البيئة متكيفة لاستقبال المطر السنوى الشتوى.

جنوب مصر لايوجد مطر نهائيا ، والمطر اذا نزل ينزل كل عامين او ثلاثة واحيانا كل ٥ سنوات، والبيئة هناك تتحمل جفافا شديدا جدا ، لذلك مانزرعة فى الشمال غير مانزرعه فى الجنوب، الحيوانات التى نربيها فى الشمال غير التى نربيها فى الجنوب وهكذا ، غير ان هناك مناطق سهول، مناطق ساحلية ، مناطق وديان وكل منها يحتاج الفكر المناسب لها.

تشرفت بالعمل مع عدد من العلماء بجامعة الاسكندرية بالساحل الشمالى من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٥ ثم فى وادى العلاقى فى الجنوب من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥ ونحن خلال هذه

الفترة وصلنا الى اقتراحات وتوصيات وعرضناها على المسئولين وناقشناها معهم ولكن لم يكن لها أى تأثير بل كان لها تأثير هزلى فى بعض الاحيان.

مثلا فى الساحل الشمالى عندما ذهبنا الى احد المسئولين ، وقلنا له إننا عملنا خريطة للغطاء النباتى فى المنطقة ، قال نعم هل أنتم علماء نبات ، انا لدى مشكلة ، ماهى المشكلة ؟ قال أريد ان تعملوا الجازون الخاص بالقرى السياحية ، ولما طلبنا منه منطقة تكون محمية طبيعية نحافظ فيها على نباتات المراعى والموارد الوراثية لها قال هذه ليست مشكلة اعطيها لكم وازرعها فى الاسكندرية هذا انطباع أو رد فعل المسئولين .

يؤسفنى اننى حتى الآن لم اسمع كلمة التنمية المتواصلة ، وأى تنمية حقيقية لابد أن تكون متواصلة لكى يكون فيها فاعليه ، ولابد عندما نفكر فى أى تعمير لابد أن نفكر فى مردود التنمية المتواصلة ، فما هى التنمية المتواصلة؟

بالنسبة للزراعة فى الصحراء مثلا ، يمكن أن أروى وأحضر أحسن تقاوى وأحضر جرارات وأعطى أحسن انتاج لمدة ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ سنة وبعد ذلك تطبل الارض أو تملح فتصبح غير صالحة للزراعة ولا للرعى الذى كان موجودا من قبل ، والأمثلة كثيرة ومتعددة فى مناطق كثيرة من مصر فلابد بالنسبة للمشروعات القائمة اذا أمكن ادماج بعد التنمية المتواصلة فيها يكون أحسن ، وكذلك كل المشروعات القادمة لابد من ادماج بعد التنمية المتواصلة.

من ضمن الاشياء التى لابد من استخدامها فى التنمية الصحراوية المحاصيل المهندسة وراثيا ، لكن ليس الذى نراه حاليا أن نعمل طماطم جامدة تضرب فى الحائط وترد ، يجب أن نعمل محاصيل تتحمل الحرارة ، تتحمل الجفاف ، تتحمل الملوحة ، هذا مايهمنا فى أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى مصر فأتعجب من وجود محاصيل مهندسة وراثيا مثل الفراولة التى لايستفيد منها المجتمع على نطاق واسع.

علا الحكيم

سأحاول أن أكون مختصرة جدا وذلك لضيق الوقت، د. عبد القادر طرح تساؤل هل الاولوية ان يتم الاستصلاح بجانب الارض القديمة أم الخوض فى أعماق الصحراء ؟ استاذنه أن يكون السؤال هو هل الأولوية أن يتم التعمير بجانب المناطق القائمة أم الخوض فى أعماق الصحراء؟ فمنذ ٢٠ سنة

والدكتور عبد القوى يصوب لى اذا كنت مخطئة اجريت دراسة من افضل الدراسات التى تمت فى مصر عنوانها استراتيجية التنمية الحضرية وطرحت التساؤل السابق ووضعت ٣ بدائل لعملية التنمية وحسبت تكلفة كل بديل، هل احسن أوضاع المناطق القائمة ؟ أم انمى بجوار المناطق القائمة؟ أم أذهب الى الصحراء؟ وطبعا التكاليف كانت متفاوته بشدة وكانت اقل البدائل تكلفة هى التى تتم فى المناطق القائمة وأكثرهم تكلفة التى تتم فى اعماق الصحراء لكن أوصوا وبشدة بأهمية وضرورة- رغم ارتفاع التكلفة اكثر من ١٠ أضعاف البدء بالتعمير فى أعماق الصحراء وهذه الدراسة لم ترى النور ومازالت مختفية فى ادراج وزارة الاسكان وكان وقتها المهندس حسب الله الكفراوى هو الوزير المختص وتم الاخذ بالبديلين الاول والثانى بالرغم من أهمية البديل الثالث وهذا القرار نعانى منه حاليا.

تساؤل آخر هل من الأفضل ان يتم تعمير أو استزراع الصحراء عن طريق كبار المستثمرين وقد فضلت صغار المستثمرين ، لكن لابد ان نتذكر انه فى أوائل التسعينات كان هناك مشروع الصحراء تبقى خضراء وكانت من اسيوط حتى سيوه وكانت قائمة على صغار المستثمرين وفشلت فشلا ذريعا وكلهم اعلنوا فشلهم وافلاسهم بسبب عدم استطاعتهم عمل شيء .

لكن أعود لما قاله الدكتور بأن كبار المستثمرين لم يحققوا الانتاج المطلوب او لم يحققوا الهدف من التعمير ، فأطرح التساؤل ماهو البديل من اجل تحقيق انتاجية مرتفعه ؟ أو ماهو الحل لكى استطيع تعمير او استزراع هذه المناطق؟ خاصة أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا تجربة مديرية التحرير لأنها كانت من التجارب الهامة التى اشار اليها د. اسامة.

عبد القادر دياب

بالنسبة لاى مشروع ننوى عمله ، كما قال د. عبد الفتاح ناصف يمكن أن يكون هدفه تنمويا وهذا المشروع هدفه اجتماعى ، اى مشروع له بدائل لتنفيذه ، اذا لابد فى سياستى أن اختار البديل الذى يحقق لى الهدفين سويا ما أمكن ذلك.

هذا ينقلنى الى التساؤل التالى ، المستثمر الصغير أم الكبير ؟ هذان بديلان ، اقول ان المستثمر الكبير لن يساعدنى فى الشق الثانى وهو تخفيف الضغط السكانى ، لان المستثمر الكبير لديه عدة عمال يذهبون ويعودون ، لكن المستثمر الصغير يذهب ليستوطن وفى الزراعة بالذات ،